



PROVISIONAL

A/IV.2413

20 November 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعمائة والثالثة عشرة بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ١٥ / ٠٠

(بربادوس)

السيد والدرون - رامزي

الرئيس :

(نائب الرئيس)

مواصلة نظر البند (١٢٥) : قضية قسبري

- (أ) مشروع قرار مقدم من قسبري
- (ب) مشروع قرار مقدم من تركيا
- (ج) مشروع قرار مقدم من تركيا
- (د) مشروع قرار مقدم من الأرجنتين ، والجزائر ، وغيانا ، ومالي ، والمهند ، ويوغوسلافيا
- (هـ) مشروع قرار مقدم من المملكة العربية السعودية
- (و) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70372/A

Digitized by UNOG LIBRARY

عقدت الجلسة عند الساعة ٢٠ / ٤مواصلة نظر البند ١٢٥ من جدول الاعمالقضية قبرص :(أ) مشروع قرار مقدم من قبرص (A/L.769)(ب) مشروع قرار مقدم من تركيا (A/L.773)(ج) مشروع قرار مقدم من تركيا (A/L.774)(د) مشروع قرار مقدم من الأرجنتين ، والجزائر ، وغيانا ، ومالي ، والهند ، ويوغوسلافيا

(Add.1 و A/L.775)

(هـ) مشروع قرار مقدم من المملكة العربية السعودية (A/L.776)(و) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/10352)الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : سوف نواصل بعد ظهر اليوم بحث البند ١٢٥

من جدول الاعمال بعنوان " قضية قبرص "

انني على يقين من انه لا يجب على ان ابدى هذه الملاحظة ، ولكنني اود - بمسدد اذن

السادة الاعضاء - ان اشير الى كيفية ادارتي - كرئيس - لهذا الاجتماع .

فيما يتعلق بنقاط النظام ، فانني اقترح على زملائي ، انه عند اشارة نقطة نظام ، فان

السيد المنذوب يقوم بالاشارة للرئيس الى المادة المحددة التي يطلب على اساسها نقطة نظام ،

وذلك حتى يكون عطنا منظما ، وعمتي نضع نقطة النظام نبي وضعها السليماً .

وطبيعي ان نقطة النظام ينبغي ان تكون منفصلة عن المسائل الجوهرية ، وبالتالي ، فان

الوفد الذي يطلب نقطة نظام ، ينبغي ان يقصر حديثه في نقطة النظام على ادارة اعمالنا ، وهذا

يختلف عن جوهر المناقشة .

بعد ذلك ، سوف انتقل الان لاعطي الكلمة لممثل الهند ، الذي طلب كما فهمت ، ان يتقدم

بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 . ويطلب بعده الكلمة لمثل نيوزيلندا ثم ممثل قبرص ، ثم

بعد ذلك ممثل تركيا .

السيد جايبال (المهند) (الكلمة بالانجليزية) : باسم الدول الست المشتركة - في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (Add.1 و A/L.775) اود ان اتقدم بكتابة اشرح فيها الظروف، التي حملتنا على ان نقوم بهذه المبادرة . وكما يعترف الاعضاء ، فان وفد قبرص كان اول من تقدم بمشروع قرار خاص به ، وقد ورد هذا في الوثيقة A/L.769 . وحيث ان ذلك المشروع لم يكن مقبولا من قبل الطرف الاخر في قضية قبرص ، فان مجموعة دول عدم الانحياز ، المكونة من خمس دول هي : الجزائر ، وفيانا ، ومالي ، ويوغوسلافيا ، والمهند ، طلب اليها من قبل الاطراف المهمة بالموضوع ان تقوم ، كما قامت في العام الماضي ، بتقصي امكانيات وضع قرار يمكن اجتماع الرأى حوله . ومجموعة الخمس دول هذه ، لها صلاحيات دائمة من مؤتمر ليما للدول غير المنحازة ، بأن تظل على صلابة بالتطورات في قبرص ، وان تساعد الاطراف المعنية اذا طلب منها ذلك ، وعند ما يطلب منها ذلك . وبالتالي ، فاننا قمنا بمناقشات شاملة ، وطويلة مع كافة الاطراف المعنية لعدة ايام ، ولكننا في النهاية وجدنا انه لم يكن في الامكان صياغة مشروع قرار مقبول من الطرفين الرئيسيين في القضية . ان الاختلافات التي تقسمها كانت ذات طابع جوهري وكانت هناك اختلافات ايضا ، بشأن اسلوب تناول كل منهما للقضايا ، والاولويات . وبالتالي لم يكن في امكان مجموعة الخمس دول ان تقرب الفجوة بين الجانبين . وفي ظل هذه الظروف قررنا ان نطلع عن جهودنا .

غير انه اتضح اثناء مناقشاتنا ان هناك ارضية مشتركة بين الطرفين ، وبالتالي قررنا ان نضع مشروع قرارنا ، الذي يستند الى هذه الارضية المشتركة المحدودة ، والى احكام قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) في العام الماضي . ان الامر الذي شجعنا للخفاية ، هو ان كل الاطراف كانت متفقة على الحاجة الى استئناف المفاوضات بين الطائفتين ، رغم ان لكل منهما ، بالطبيع ، تقييمه الخاص لنتائج الجولات الاربعة للمباحثات التي عقدت بالفعل .

ان مسائل الامن ، واستعادة حقوق اللاجئين ، وتحديد مجالات ، وشكل الدستور - الجديد . كل هذه الامور مرتبطة ببعضها البعض ، كما ان المزيد من المفاوضات امر ضروري قبل التوصل الى صفقة كاملة يقبلها الجانبان . ولعل عاما واحدا يعتبر فترة قصيرة يمكن ان نقبل فيها تاريخ الاعوام الاثني عشر الماضية من خلال عملية التفاوض ، ومن ثم فان فكرة استئناف الحوار مقبولة من الجانبين . لقد ضمنا هذا الاتفاق الفقرة الخامسة العاملة من مشروع قرارنا . والفقرة السادسة

العاملة من هذا المشروع ، تتضمن الشهور العام بانه اذا كان للمفاوضات ان تنجح ، فانه لا ينبغي على اى من الطرفين النيل من هذه المفاوضات ، باتخاذ اى اجراء من جانبه يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) .

هناك جانبان لقضية قبرص ، احدهما خارجي ، والاخر داخلي . والفقرتان العاملتان ٢ ، ٣ من مشروع القرار تتناولان الجوانب الخارجية . ولقد شعرنا ، نحن الدول المتقدمة بمشروع القرار ، انه من الضروري ، ومن المرغوب فيه ، ان نكرر في الفقرات العاملة ١ ، ٢ ، ٣ من مشروع القرار احكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) ، بغية الحفاظ على قوة اجماع الرأى ، الذى توصلت اليه الجمعية العامة في دورتها في العام الماضي ، وهي تطالب باحترام استقلال ، وسلامة اراضي قبرص ، وبانسحاب كل القوات الاجنبية . ان هاتين المسألتين تشلان المبادئ الاساسية للسلم ، بل ووجود الامم المتحدة ذاتها .

وبقية فقرات المنطوق ، ٤ و ٥ و ٦ تتناول اساسا الجوانب الداخلية ، دون ان تخوض فيها تفصيلا . وكان الاهتمام الاول والوحيد لمقدميه ، هو ان تستمر المفاوضات بين الجانبين داخل اطار قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) . وهذا ليس بالامر السهل ، نظرا للطابع المعقد لهذه المشكلة ، ونظرا لان هناك ازمة ثقة في الوقت الحالي - ازمة ثقة لدى كل جانب تجاه الاخر ، وازمة ثقة في الامم المتحدة . وكذلك ، لدى كل طرف مفهومه الخاص بكيفية الحفاظ ، بافضل طريقة ، على السيادة ، واستقلال ، وسلامة اراضي ، وعدم انحياز قبرص .

ان المزيد من المفاوضات امر ضروري ، ويتوافر النية الحسنة ، والثقة المتبادلة ، ومن خلال عملية الاخذ والعطاء الحتمية ، فلا بد وان تتمكن الطائفتان من التوصل الى تسوية مقبولة من الجانبين في الوقت المناسب . ان هدفنا ، كما هو ، هدف الدول المقدمة للمشروع ، ينبغي ان يتمثل في تشجيع هذه العملية ، ومن ثم فاننا قمنا بصياغة مشروع قرارنا بموضوعية قدر الامكان . ولقد انصب اهتمامنا على تجنب الموقف المتحيز ، وان نتجنب القاء اللوم على أى طرف في عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة ، الذي اقربا جماع الرأي ، في العام الماضي .

واننا نناشد كل الاطراف المعنية ، ان تقبل مشروع قرارنا بحسن نية ، وان تشرع في الدورة التالية للمفاوضات . وحيث ان مشروع قرارنا صادق ، بنس وروح قرار العام الماضي باجماع الرأي ، فانه يحدونا الامل في ان يكون مقبولا من كل السادة الاعضاء هنا . وفي هذه الحالة ، فاننا نشق بان المتقدمين بمشروع القرارين الاخرين ، سوف يجدون انه في الامكان عدم الضغط على طرحهما للتصويت .

واخيرا ، لا يجب علينا ان نعقد الموقف في قبرص ، اكثر مما هو عليه الحال الان ، باقرار اكثر من قرار واحد .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : أشار السيد مندوب المملكة العربية السعودية الى انه يريد الحديث . ولقد قلت ان المتحدث التالي على قائمة المتحدثين ، كان السيد ممثل نيوزيلندا . هل افهم ان السيد مندوب المملكة العربية السعودية يريد ان يتحدث في المرحلة الحالية ؟

ان مشروع قرار المملكة العربية السعودية في الوثيقة L.776/نا امام الجمعية . واننا مستعد لتعديله . وعلى اية حال ، فانا سوف اتابعه حتى منتصف الليل ، اذا لزم الامر ، وما لم يمكن التوصل الى اى اتفاق يكون مقبولا من قبل الطائفتين اليونانية - القبرصية ، والتركية - القبرصية . ما قلته كان مجرد مقدمة ، وانا اطلب الان ، يا سيدى الرئيس ، عما اذا كنتم تريدون ان اترك المنصة ، واعدو فيما بعد ، عندما تزداد الامور تعقيدا . بدلا من ان نوفر الوقت ، فقد نجد انفسنا نضيعه . لقد قلت ، الان ، للسيد مورس ، انني كنت اريد الحديث . ولكن الرجل الفقير ، هو شخص واحد ، مثلي ، ولا يمكنه ان يفعل كل شيء في آن واحد . اذا سمح لي بالحديث ، فسوف افعل ذلك . ولكن ليكن هذا تحذيرا الى الجمعية العامة . ولكنه ليس تهديدا . هذا بعيد عني ان اهدد احدا ، فانا رجل سلام . واذا لم يسمح لي الان ، بان اطلعكم على ما هي خطتي ، في سبيل جمع الطرفين سويا ، لان لدى شيئا اخر في ذهني . لقد علمت بجد مــــع الاتراك ، وربما يتعين علي ان اعمل بجدية اكثر مع القبارصة . لدى خبرات كثيرة ، انني اعلم ماذا يحدث عند ما ينقسم المنزل على نفسه . لقد حدث هذا اخيرا فيما يتعلق بكوريا . اننا لا نريد شيئا مثل هذا يحدث مرة اخرى .

هل تقبل - سيدى الرئيس - فكرتي ، وهي انه يجب ان يسمح لي بالكلام في هذه الفترة ؟ لقد قلت لكم بصراحة انني سوف الح في تقديم مشروع هذا القرار في الوثيقة L.766/4 ، المتعلق بتوجيه الدعوى الى السيد دنكتاس . ولقد استمعت بعناية الى المناقشات التي دارت امس ، ولقد عدلت مشروع قرارى بناء عليها . واذا كان ما يزال غير مقبولا فيمكن ان اقترح حلا اخر لهذه المشكلة . واننا ، حقيقة ، يجب الا نعيد بنظام جامد للمتحدثين هنا . اننا لسنا جامدين . يجب ان تكون هناك استثناءات . هناك مواقف معينة يجب ان نواجهها . ونريد محاولة التقريب بين اليونانيين القبارصة ، وبين الاتراك القبارصة معا . واعتقد ان هناك فرصة كبيرة لعمل هذا . لقد شجعتني قلة من الممثلين التي لا تتحيز لاي طرف ضد الاخر . وهذا ما ينبغي عمله . يجب ان يكون هناك تأييد لهذا القرار . وهذا لا يعني ان مشروعات القرارات الثلاثة الاخرى التي قدمت يجب رفضها .

(السيد البارودي ، المملكة
العربية السعودية)

انت تعرف ، سيدي ، أنه كان يمكنني اذا أردت ، أن أطلب الآن من السيد نكتاش وأقول له اعطني كلمتك ، ويوصفي مندوبا للمملكة العربية السعودية ، ألقى هذه الكلمة نيابة عنه . ولكنني لن أقوم بذلك ، لماذا ؟ هذا لأنني احترم ارادة هذه الجمعية ، وزميلي من تركيا لعل لديه هذه الفكرة . لكن هذا ممكن ، وكان يمكن أن نقوم بذلك بالأمر . ولكننا لم نأت هنا لكي نلوح بصدادة بعضنا البعض . ولكننا الآن في مياه مضطربة . ان لدينا البترول في المملكة العربية السعودية ، واننا لانود أن نسكب هذا البترول على النيران المشتعلة في هذا الموقف الآن ، حتى لا يشتعل المكان كله . انني لست مستعدا للاقدام على ذلك . انني لا أود أن أضرب بأيكم هنا .

وتلخيصا سيدي الرئيس لما سبق ، اما أن تعطوني الكلمة على أساس ما ذكرت ، أو أن تقولوا لي لا ، وبالتالي سوف أقول لكم استمروا ، وسأستمع الى زميلي من نيوزيلندا ، ويمكنني أن أترك مكاني هنا كتلميذ مطيع . لأنك لست هنا مدرسا في مدرسة ثانوية . هل تسمحون لي بالحديث أو أترك هذه المنصة ؟ انني أسأل الموجودين اذا كان لديهم أي اعتراض . اذا لم يكن لديهم اعتراض فاني سوف آخذ الكلمة ، وأعتقد أن الأمر قد تزداد تعقدا اذا لم أتحدث الآن .

ان الصورة واضحة أمامكم ، والمستمر مورش يعرف كل شيء عنها ، لأنه اتصل بي ، والأمر في أيديكم . هل أتوجه الى مقعدى ، أو أتحدث قبل المتحدثين الآخرين على أساس أنني تقدمت بمشروع قرار أمامكم وأود أن أدخل عليه تعديلات واطافات . فاذا شعرت بأن ذلك ليس مقبولا ، فسوف أتخذ خطوات أخرى . اسمحوا لي بأن أنتهي من كلمتي ، وانني على يقين من أن هذه الخطوات سوف تجعل السلام يحل . وبالتالي اذا رفضتم ، فاني سوف امثل لأوامركم . فلتقطعوا برأى سيدي الرئيس الآن .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : السيد سفير المملكة العربية السعودية لكم الكلمة

واستمروا في كلمتكم .

السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : انني أعرف

المستر رامسي منذ سنوات ، انه رجل يتسم بالحكمة والتعقل ، ولكنه مثلنا جميعا ، أحيانا ما يكون قاسيا . أتذكر انني في الليلة الماضية قمت باملاء مشروع قرار تم تعميمه اليوم على السادة الأعضاء .

فيما يتعلق بدعوة السيد رؤوف د نكتاش لالقاء كلمة أمام الجمعية العامة . وبالنسبة لأولئك الذين لم تتح لهم الفرصة لقراءة مشروع هذا القرار ، فاني سوف أتلوه مرة أخرى :

” نظرا لأن حرباً أهلية قد اندلعت في قبرص بسبب الشروع في انقلاب د برله المدعو مستر سمبسون الذي أراد ابطال دستور قبرص الذي أقر في زيورخ ،

” وان نأخذ في الاعتبار أنه ما كان لرئيس قبرص ، ولا لنائب رئيس قبرص أن يكون فسي عداد الأحياء اليوم لولا أن :

(أ) رئيس جمهورية قبرص فر من البلد الى حيث السلامة .

(ب) الجيش التركي احتل قبرص لحماية الأقلية القبرصية التركية .

” وان نلاحظ أن رئيس جمهورية قبرص أدلى ببيان أمام الجمعية العامة في دورتها

الحالية ،

” وان نلاحظ كذلك أن الحالة في قبرص تزداد تشوشا وأن شعب قبرص في مجموعته

يعاني من هذا الوضع الشان ،

” تدعو السيد رؤوف د نكتاش بوصفه نائب رئيس جمهورية قبرص ، وزعيم الطائفة القبرصية

التركية الى المشول أمام الجمعية العامة في جلسة عامة لها ، لالقاء شيء من الضوء قد يفيد

في نهاية الأمر في حل قضية قبرص بما فيه خير الطائفتين القبرصية اليونانية ، والقبرصية

التركية على السواء لكي تستطيعا العيش في قبرص مستقلة وسليمة الأراضي .”

وفي ضوء الاستشارة القانونية التي تقدم بها المستشار القانوني بالأمس ، والتي تقضي بأن

اجراء التصويت بدعوة السيد رؤوف د نكتاش بوصفه زعيم الطائفة القبرصية التركية تحتاج الى أغلبية

الثلثين ، وأننا لم نحصل على هذه الأغلبية ، ومن ثم فانه بوصفه زعيم للطائفة القبرصية التركية لا يمكنه

أن يمثل أمام الجمعية العامة .

فاني قد عدلت اليوم مشروع قرارى في ضوء هذا الرأى القانوني ، وقمت بمراجعته .

انني لا أتحدث عن الفقرة الوحيدة العاطلة ولكنني أود أن أقول أنه في الفقرة (ب) من

الديباجة أود أن أغير الصياغة حتى تصبح كما يلي : ” وجود القوات التركية . . . ” بدلا من ” الجيش

التركي احتل قبرص لحماية الأقلية القبرصية التركية ” . ووضعت الطائفة القبرصية التركية حتى لاتعتبر

(السيد البارودي ، المملوكة
العربية السعودية)

أقلية حيث أن زميلي المستر روسيدس أو ممثل اليونان قال ان هناك أقليات كثيرة في العديد من البلدان ، وأن كل واحدة من هذه الأقليات سوف تطلب الاستماع الى صوتها . ولكنني اهتمت بذلك من خلال الصياغة التالية وقلت : " وجود القوات التركية لحماية الطائفة القبرصية التركية " .

وفي الفقرة العاملة قمت بحذف " زعيم الطائفة القبرصية التركية " قمت بحذف هذه العبارة ، وأضفت مايلي : " السيد رؤوف دنكاش بوصفه نائب رئيس جمهورية قبرص " .

وليس هناك شك في أنه نائب رئيس جمهورية قبرص ، لقد تركنا جانبا أنه زعيم الطائفة القبرصية التركية . وأضفت : " في دولة لاتزال تعاني من ويلات الحرب الأهلية " . لأنني كما قلت أن هذا موقف ينطوي على شذون ، وهذا لا يقبله العقل ، فمالم يكن قد اختارته حكومة قبرص لكسي يكون عضوا في الوفد ، أو أن يتحدث باسم حكومة قبرص . فان هذا لن يكون في مكانه السليم ، ولكن نظرا لأن هناك حربا أهلية ربما تستمر - لولا وجود قوات الأمم المتحدة - فأقول في هذا المشروع: " تدعو السيد رؤوف دنكاش بوصفه نائب رئيس جمهورية قبرص . ونترك جانبا أنه زعيم الطائفة القبرصية التركية . وهذه هي الاضافة فيما يلي : " في دولة لاتزال تعاني من ويلات الحرب الأهلية " .

والآن سوف أبقى على هذا المشروع أمام الجمعية العامة ، مالم يمكننا أن نتوصل الى حل أفضل من مجرد دعوة السيد دنكاش ، والا فكما قلت ، فان سفير تركيا يملكه أن يقرأ بيان السيد دنكاش . ويمكن أن نشير الى كلمة السيد رؤوف دنكاش ، فما هو الخلاف الذي يؤدي اليه ذلك .

انه ليس في مسابقة للجمال ، ولذلك يجب أن يظهر هنا على المنبر ، ان ما يهمنا هو
كلامه امامنا الذي يوجهه كناطق رئيس . اننا لن نعدم وسيلة لاطلاع الجمعية العامة على كلماته ،
ولكنني مازلت أصر على حضوره ، ومثوله أمام الجمعية العامة ما لم يحدث شيء آخر أفضل بدلا من
ذلك .

لقد استمعت الآن الى أخي وزميلي من الهند ، وهو يقدم مشروع قرار الدول الخمس -
الجزائر ، وفيانا ، والهند ، ومالي ، ويوغوسلافيا . ويسعدني في هذا الوقت ، أن صديقنا من
الهند ، هو الذي قدم مشروع القرار ، وليس مندوب الجزائر ، كما هي العادة ، لأنه ربما يكون
مشغولا بموضوع الصحراء في اللجنة الرابعة ، أو في أي مكان آخر .

وإذا كان الزملاء من الجزائر ، وفيانا والهند ، ومالي ، ويوغوسلافيا ، قد استمعوا الى
صوت ونداء العقول ، ليس لان مشروع القرار غير سليم . فاني أعتقد أنه تحسين كبير على مشروع
قرار قبرص غير المقبول ، الذي ينبغي أن يسحب . ولكن لدى بعض التحفظات ليست على مقصد
وهدف مشروع القرار المقدم من الدول الخمس بقدر ما هي على ابراز الحقائق والقضايا الضوئية عليها
بدلا من التركيز على الفقرة العاملة الثالثة الغامضة والتي يمكن تفسيرها بعدة أساليب ، ولا يمكن
تطبيقها بسبب تحفظات معينة ، أو بسبب الافتقار الى التفاهم بين الطائفتين القبرصيتين
التركية واليونانية . وعلى ذلك فان ما يلي هو التعديل الذي أقترح ادخاله على الفقرة العاملة
الثالثة ، وسيوزع حالا ، وهو ليس بالمعقد جدا ، وإذا احتمتموني فاني سأقرأه عليكم ببطء : أولا ،
بعد عبارة " تطالب بانسحاب " تحذف الكلمات " دون مزيد من التأخير " ثم تمضي العبارة " جميع
القوات المسلحة الاجنبية ، والوجود العسكري الاجنبي ، والموظفين من جمهورية قبرص " ثم تحذف
بقية الفقرة وهي " الكف عن كل تدخل اجنبي في شؤونها " وثانيا ، يضاف ما يلي بعد " جمهورية
قبرص " ، " على الفور بعد أن تكون الطائفتان القبرصية التركية والقبرصية اليونانية قد توصلتا الى تسوية
مقبولة من الطرفين " . وبالتالي تقرأ الفقرة كما يلي :

" تطالب بانسحاب جميع القوات المسلحة الاجنبية والوجود العسكري الاجنبي ،
والعسكريين الاجانب من جمهورية قبرص ، على الفور بعد أن تكون الطائفتان القبرصية التركية
والقبرصية اليونانية قد توصلتا الى تسوية مقبولة من الطرفين " .

لأننا لو احتفظنا بالكلمات " دون مزيد من التأخير " ولا تذكر " التسوية المقبولة — من الطرفين " فهل سنكون سذجاً ، وسيطاً؟ لنعتقد أن الا تراك سيتركون الاقلية تحت رحمة الاغلبية ؟ ان هذا التعديل ضروري لا يوضح هذه الفقرة . اذ ما قبلوا هذه الفقرة في شكلها الحالي فان اللعنة ستحل على الا تراك ، وعلى الطائفة القبرصية التركية ، وعلى كل من يطلب الحفاظ على حقوق الاقليات ، وهنا في هذه الحالة فان الاقلية هي طائفة محددة تماما بمعرفة الدستور الذي وضع في زيوريخ ولها نائب للرئيس له حتى حق الفيتو — كما أنكر — على أى قرار يتخذه رئيس قبرص . ولكن قد تم تجاهله لسوء الحظ ، ولولا هذا التجاهل لما وقعنا في هذه الورطة .

وبالاشارة الى عبارة " ووقف كل تدخل أجنبي في شؤونها " كيف نطالب بالكف عن التدخل دون أن نوجه الخطاب الى أولئك الذين يتدخلون ؟ لذلك فان لدى فقرة عاملة جديدة برقم ٤ تتناول هذه الفكرة . ينبغي أن يكون هناك كف ولكن من قبل من ، ولمصلحة من ؟ وفي هذا الصدد فانني اقترح اضافة الفقرة التالية :

" تناشد كل الدول المهمة أن تكف عن كل تدخل أجنبي في شؤون جمهورية قبرص " اننا لا نطالب بمجرد الكف ، فان المطالبة بالكف توجه الى شخص ما ، وعلاوة على ذلك فاننا لا " نطالب " بل " نناشد " لأنني أعتقد أن بعض الدول ستسلك بشكل شرير وستتدخل ولا يمكن أن يطالب بالكف دون أن يوجه الطلب الى الدول المهمة التي لن اسميها ، وهناك عدد منها ، من الدول الكبيرة ، والصغيرة ، وكل أنواع الدول .

ولكي أدلل لكم على انني يمكنني أن أكون معقولا ، فانني أطلب من زملائي واخوتي الاعزاء من الدول الخمس المتقدمة بمشروع القرار ، أن يقرأوا بعناية تلك التعديلات ، فهي معقولة وموضوعية . فاذا قبلوا ادخال هذه التعديلات على مشروع قرارهم فانني سأصوت الى جانبه ، وسأحاول من جانبي أن أجمع مؤيدين له ، وسأوصي حينئذ بمشروع هذا القرار .

لقد استمعت أن أخي من تونس لديه تعديل مقبول ، ولعله وصل الى نفس النتيجة التي توصلت اليها ، ولكن بعبارات مختلفة ، توجد في اطار آخر .

لا أقول انني سأتعامل مع الآخرين على أساس مبدأ : العين بالعين ، والسن بالسن ، ولكن اذنا قالوا لي خلال فترة قصيرة معقولة ، أن تعديلاتي لا تغير من هدف مشروع قرارهم ، لأن

هذه التعديلات ترمي في النهاية الى التقريب بين الطائفتين ، ولا ترمي الى اكتشاف أن
الاتراك لن يطيعوا قرارا مالم يتأكدوا أنه يتضمن حلا مقبولا من الطرفين ، اننا بهذا نواجه
الحقائق ، ونجسدها في مشروع القرار ، وبعد ذلك فاني لن ألح في التقدم بمشروع القرار الخاص
بدعوة السيد دنكتاش بوصفه نائب الرئيس في بلد مصاب بالحرب الاهلية .

وإذا قبلتم ذلك ، فانكم سوف تسهلون المسألة كلها . وانني أخشى ان تكون لديــــه تعليمات بشأن هذا الطلب ، ولكن هذا الطلب قد لا يكون معقولا الا اذا كان هناك حل مقبول من قبل الطائفتين ، انني اناشده ألا يعارضه . ولكنني لا أعرف التعليمات التي لديه بشأن هذا الموضوع ، ولكن اذا كانت لديه تعليمات صارمة فمنا يمكن للأمين العام عمله ، فان جيش الاحتلال سوف يظل هناك في قبرص لحماية الاقلية ، وسوف لا يمكننا حل هذه المشكلة كما حدث بالنسبة لقضية كوريا لسوء الحظ .

وايجازا ، هل لي أن اسأل اصدقاءني من الدول الخمس التي تقدمت بمشروع القرار ، أيمنكم أن تيسروا التوصل الى حل يمهّد الطريق للوصول الى اتفاق ؟ اذا لم تفعلوا ذلك ، فانني احتفظ بحقي في الاصرار على تقديم مشروع قراري ، واننا منى هذا المشروع بالفشل ، فلدى وسائل اخرى ، يمكن ان أطرح بها وجهة نظري امام الجمعية العامة . واننا هزم مشروع هذا القرار وفشل فانني بوصفي شخصا عمل لفترة طويلة في الامم المتحدة ، لن أعدم وسيلة ، ولكن لدى مشروع آخر وان كنت لا احتفظ به هنا ، لكنه يدور في خلدى الآن .

وانني أقوم بذلك ليس فقط لكي أعوق ، ولكن لكي اتأكد من اننا لن نرتكب نفس الخطأ الذي ارتكبناه في قضية كوريا . ولا أود ان أشير الى المشكلات الاخرى ، لان ذلك قد يزيد الأمر سوءا ولا أود ان أسكب البترول على مياه تركيا المضطربة .

السيد تمبلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمع وفد بلادي باهتمام الى الكلمة التي قدم بها السيد مندوب الهند مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 ونحن نشني على الدول الخمس مقدمة مشروع القرار لجهودها في تقديم مشروع مقبول من الجميع . وفي الغام الماضي فان الدول الخمس ذاتها ، قد تقدمت بمشروع قرار ووفق عليه بالا جماع .

ان وفد بلادي يعتقد أن صدور قرار من هذا النوع ، بدلا من قرار مؤيد لأي من الطرفين ، هو الهدف الذي يجب ان نتوصل اليه خلال هذه الدورة ، وبالتالي ، ودون أن نشير الى فوائد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 أو اي تعديل آخر ، حيث انه سوف تتاح لي فرصة تقديم ايضا حات عندما اطلب الكلمة ، لتفسير تصويت وفدي فيما بعد ، فانني وفقا للمادة ١٩ اقترح أن

تعطى الجمعية العامة الالوية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 ، واطلب ذلك لاني أعتقد أن مشروع هذا القرار الوارد في هذه الوثيقة هو اكثر المشروعات ملائمة ويمكن أن نوافق عليه ، وان يحظى باكبر قدر من التأييد ، ونأمل انه سيحظى بتأييد اجماعي من قبل الجمعية العامة .

السيد خريستوفيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : انني أود أن أبدى بعضي التعقيبات على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 الذي قدمه السيد مندوب الهند بمهارة باسم الدول غير المنحازة . ان مجموعة الاتصال التابعة للدول غير المنحازة المكونة من وفود : الجزائر وغيانا ومالي والهند ويوغوسلافيا ، كانت تعمل بأفضل أسلوب تقوم به مجموعة عدم الانحياز ، وقبرص عضو مؤسس فيها ، وقد قامت هذه المجموعة بجهود لوضع مشروع قرار لا يضحى بالمبادئ ، وقد صيغ بصورة يمكن أن يوافق عليها بالاجماع ، او يشبه الاجماع من قبل هذه الجمعية العامة .

ان اعضاء مجموعة الاتصال ، ووفودها الذين بذلوا في العام الماضي جهودا أدت الى وضع مشروع القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي صدر بالاجماع ، تستحق تهنينا على الجهود التي تبذلها ، والطريقة البناءة التي قامت بمقتضاها بمهمتها الدقيقة . ان وفد بلادي يعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 المعروض علينا الآن ، رغم أنه نتيجة لحل وسط ، على أساس توازن دقيق للغاية ، فانه يؤكد على مبدأ ضرورة أن يقوم حل المشكلة على هذا المبدأ ، ويساعد على التوصل الى حل عادل ودائم لقضية قبرص .

ومن وجهة نظر وفد بلادي ، فاننا لن نتمسك بمشروع القرار الذي تقدمنا به ، وهو المشروع الوارد في الوثيقة A/L.769 هذه المرة ، وسوف نصوت لصالح مشروع عدم الانحياز الوارد في الوثيقة A/L.775 في شكله الحالي .

ومما لا شك فيه ، انه اذا تمت اية محاولة لتغيير مشروع القرار المقدم من دول عدم الانحياز في هذه المرحلة المتأخرة ، فاننا سوف نضطر الى تقديم تعديلاتنا للابقاء على التوازن الذي يقوم على اساسه مشروع هذا القرار . وان هذا التوازن دقيق ، وأي تغيير في أي جزء من اجزاء مشروع هذا القرار ، سوف يؤدي الى انهياره تماما .

والآن وفيما يتعلق بالتعديلات التي تقدم بها السيد مندوب المملكة العربية السعودية ، فاني فقط أود أن اقول انها غير مقبولة على الاطلاق من وفدنا ، وسوف تؤدي الى الموافقة على العدوان ، لان هذا يعني انه يمكن لأي بلد أن يفتزو بلدا آخر ، ويجعل انسحاب قواته شرطا اساسيا بالنسبة للتوصل الى اية تسوية سياسية يملئها استخدام القوة . وبالطبع فان هذا غير مقبول من قبل أي منا ، وبصفة خاصة من قبل الجمعية العامة ، لان هذا يتعارض مع اهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

وبالتالي ، فاني أود ان أتوجه بندا إلى المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية ، حتى لا يتمسك بتعديلاته لان هذا سوف يشير من الصعوبات اكثر مما تحتويه مشكلة قبرص اليوم .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد قامت وفود خمس دول غير منحازة في الايام القليلة الماضية ، بمشاورات مع ممثلي الطائفتين التركية والقبرصية من اجل التوصل الى اتفاق في الرأي حول مشروع القرار الخاص بقضية قبرص . وقد ابلغت مجموعة الدول الخمس في نهاية هذه المشاورات ، ممثل الطائفة القبرصية التركية ، بأن جهودها للتوصل الى مشروع قرار يقوم على اساس اتفاق الرأي ، قد فشلت ، وبالتالي وجدت الجمعية العامة نفسها في مواجهة موقف كان عليها فيه ان تصوت على مشروع قرار غير واقعي ، وغير عطوي ، وغير منطقي على الاطلاق ، عرضته الطائفة القبرصية اليونانية .

ولتفادي مثل هذا الموقف ، تقدم وفد بلادي بمشروع قرار يتفادي اثاره الجدل ، ويؤدي الى استئناف المباحثات بين الطائفتين ، للتوصل الى تسوية سلمية مقبولة من الطرفين . وبعد ان عرض وفد بلادي مشروع قراره ، آخذا في اعتباره هذا الهدف ، قررت مجموعة الدول غير المنحازة الخمس ، مع ذلك ، ان تقدم مشروعا من جانبها ، رغم فشلها في التوصل الى قرار قائم على اتفاق الرأي . وبغض النظر عن وجهات نظر وفد بلادي ، وعن جوهر مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 ، فاننا لن نتمسك بالتصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.774 الذي قدمه وفد تركيا في هذه المرحلة .

السيد ادريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : لقد سبق ان عرضت موقف تونس في هذا الموضوع خلال جلسة الامس . ونحن لانعتقد بضرورة تقديم قرار بالنسبة لقضية قبرص في الوقت الحاضر ، ويود وفد تونس ، نظرا الى اننا قد دخلنا فعلا في عملية دراسة الاقتراحات ، ان يسهم في هذا الاطار .

لقد استمعت باهتمام كبير الى تقديم مشروع القرار المقترح من قبل : الجزائر ، وغيانا ، والهند ، ومالي ، ويوغوسلافيا ، والارجنتين ايضا ، التي اعتقد انها قد انضمت الى هذه المجموعة ، كما قيل لي .
وانني اتفق مع ممثل نيوزيلندا ، على وجوب ان يحظى هذا الاقتراح بالاولوية ، وعلى وجوب تأييده .

رغبة منا في التقريب بين وجهات النظر ، وفي ان نكون اكثر وضوحا وتحديدا في توصياتنا ،

فان وفد تونس يتقدم ، لذلك بالتعديل التالي ، وهو يتعلق بالفقرة الثالثة العاملة من منطوق القرار ، التي يجب ان يحل محلها النص التالي ، الذي سبق ان قدمناه كتابة الى السكرتارية ، ونأمل أن يوزع دون تأخير .

” تطالب كافة القوات المسلحة الاجنبية ، والوجود العسكري الاجنبي ، والعسكريين الاجانب ، باستثناء القوات المسلحة والوجود العسكري الاجنبي ، والعسكريين الممثلين للامم المتحدة ، ان تنسحب كافة هذه القوات من جمهورية قبرص ، وان تكف عن اى تدخل اجنبي في شؤونها .”

اقترح هذا التعديل على مقدي مشروع القرار ، آملا ان يدون في مشروع القرار . واني اعتقد ، وانا على ثقة من ان وفودا اخرى تشاركنا وجهة نظرنا ، ان في هذا التعديل عنصرا جوهريا ، وآخر شكليا . اما العنصر الجوهرى ، فهو الابقاء على الوجود العسكري للامم المتحدة ، لانه يشكل ضرورة ، ولا يجوز ان يكون هناك اى لبس حول هذا الموضوع . اما العنصر الشكلي ، فهو في نظرنا ، ان الجمعية العامة لا يمكنها ان تطالب ، ولكن فقط ان تطلب ، أو أن تدعو ، أو ان توجه نداء ، أو ان توصي ، أو ان تؤكد . ان لمجلس الامن ان يطلب ، ولكن بصفة عامة ، كمحاولة لرغبة في التوصل الى حل وسط ، ان تستخدم عبارات اقل تشددا . ونلاحظ ايضا ان مشروع التعديل لا يحتوى على عبارة ” دون مزيد من التأخير” . دون مزيد من التأخير عن ماذا ؟ ان هذه العبارة غير واضحة ، وغير محددة . ولا أعتقد انه يمكننا ان نحصل على الفور ، بهذا القرار ، على الانسحاب الكامل والمطلق . ولا أود ان اذهب ابعد من هذا في التفسير .

وسوف اتحدث بالنسبة لجوهر الموضوع ، وفي هذه المرحلة ، سأكتفي ان اطلب الى مقدمي مشروع القرار ، ان لم يتح لنا ، لضغط اعمالنا ، الوقت اللازم للتشاور معهم ، ان يقبلوا هذا التعديل . ولن اطلب اجراء تصويت في الوقت الحاضر ، ولكن اذا ما اقتضى الامر ، ووفقا لتطور دراسة مشروعات القرارات هذه ، سوف نتخذ قرارا ، وسوف نبليغ به الجمعية العامة .

وايجازا ، فاننا نحاول مساعدة الجمعية العامة ، على الخروج من هذا الموضوع بأكبر قدر من التفاهيم . ونود ان نضمن لهذا المشروع المروض علينا ، اقصى حد من القبول ، فبروح ايجابية ان ، قدمنا هذا التعديل .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : لقد أتيت لي فرصة التشاور مع

بعض وفود الدول المتقدمة بمشروع القرار ، كالأرجنتين ، وكينيا ، بشأن التعديلات التي اقترحها السيد سفير المملكة العربية السعودية .

اننا جميعا نقدر السيد البارودي معرفته للغة الانجليزية ، ونحترم حكمته السياسية ، ولكن ينبغي أن نعترف بأننا لاحظنا أن التعديلات التي تقدم بها ، هي تعديلات هامة من الناحية السياسية ، ومن حيث الصياغة ، الا أن هذه التعديلات لا تتماشى مع ماورد في الفقرة الثانية المعاملة من القرار الأصلي ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة باجماع الرأي ، والتي تنص على مايلي :

"تحت على الانسحاب السريع لجميع القوات المسلحة الأجنبية ، وانهاء الوجود العسكري الأجنبي في جمهورية قبرص ، والكف عن أي تدخل أجنبي في شؤونها". (قرار ٣٢١٢) (٢٩ -) .

لقد حاولنا ببساطة ، أن نبقي على هذه الفقرة ، لأسباب واضحة . ولأننا في هذه المرحلة المتأخرة ، اذا أدخلنا أي تعديل جديد ، سوف يؤدي بطبيعة الحال ، الى خلق مشكلات وصعاب ، بالنسبة للأطراف المعنية بصورة مباشرة ، بهذه القضية المعقدة .

لذلك ، فاننا نأسف للغاية ، لأنه لا يمكن بالنسبة للمتقدمين بمشروع القرار ، أن يقبلوا

التعديلات التي اقترحها السفير البارودي .

ان مشروع القرار الذي تقدمنا به ، جاء محصلة لمشاورات مكثفة ، استغرقت عدة أيام وليال ، ولذلك فاننا لسنا على استعداد لقبول أية تعديلات ، وخاصة في هذه المرحلة المتأخرة ، ولأننا نشعر ، بأننا عندما فعلنا ذلك ، أخذنا في الاعتبار وجهات نظر كافة الأطراف المعنية الى أقصى حد ممكن . وبالتالي ، فاننا نشعر بأنه اذا لزم الأمر ، فان التعديلات التي تقدم بها وفد المملكة العربية السعودية ، يمكن أن نصوت عليها بمقتضى المادة ٩٠ من لائحة اجراءات الجمعية العامة . واننا نأسف لذلك ، نظرا للظروف التي أوضحتها ، كما أن الدول المتقدمة بمشروع هذا القرار ، سوف تجد نفسها في حل من أن تصوت ضد هذه التعديلات .

أما فيما يتعلق بالتعديل الذي اقترحه الآن السيد سفيروتونس ، فليس أمامي سوى النص بالفرنسية ، وأن معرفتي باللغة الفرنسية ليست كافية لكي أتمكن من أن أفهم بدقة محتوى هذا التعديل

الا أنني قد استمعت اليه بعناية عند ترجمة حديثه الى اللغة الانجليزية ، ولدى انطباع ، بأنه يحاول أن يدخل استثناء على الفقرة الثالثة العاملة ، بحيث يستبعد من مدلول هذه الفقرة وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص . ويبدو لي أنه ليس من الضروري أن ندخل هذا الاستثناء ، لأننا لم ندخله أيضا في العام الماضي ، عند ما كانت قوات الأمم المتحدة موجودة في قبرص ، وأن وجود هذه القوات في قبرص ، أمر قضى به مجلس الأمن فعلا . ولا نعتقد أن اقرار الفقرة الثالثة بصيغتها الحالية الواردة في الوثيقة A/L.775 سوف يؤدي بأي حال من الأحوال الى اعاقا وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص . أو اعاقا أنشطة أو عمل تلك القوات . وانني أترك هذا الأمر للجمعية العامة ، لتقرر ما اذا كان التعديل الذي اقترحه السيد سفير تونس ينبغي أن نضمه في مشروع هذا القرار أم لا .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد وددت

فقط أن أؤيد مشروع القرار الذي تقدمت به كل من الجزائر والأرجنتين ، وفيانا ، ومالي ، والهند ، ويوغسلافيا ، وكينيا ، والوارد في الوثيقة A/L.775 خاصة ، وأن بلادى دولة غير منحازة ، ويمد أن فهمنا من كل من السيد ممثل قبرص ، والسيد ممثل تركيا أنهم لا يلحان في التقدم بمشروع قراريهما . اننسي طلبت الكلمة أيضا ، بالاضافة الى مقاله السيد ممثل الهند ، فيما يتعلق بالتعديلات التي اقترحها السيد سفير تونس ، لكي أضيف بأن وفد بلادى يعتقد أيضا أن التعديل بادخال استثناء على الفقرة الثالثة من مشروع القرار بشأن وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص ، قد لا يكون ضروريا للأسباب التي طرحها السيد سفير الهند ، وأنه أيضا ليس ضروريا لأن الفقرة التاسعة العاملة من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 توضح أن هناك نداء صريحا موجها الى جميع الأطراف المعنية كي تواصل التعاون الكامل ، مع قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وبالتالي فانني أرى أن وجود هذه الفقرة التاسعة العاملة من مشروع القرار ، كافية لآلا يجد السيد سفير تونس ضرورة لأن يلح على ادراج تعديله . وانذا لم يكن هناك اعتراض ، يمكننا أن نصوت على مشروع القرار المقدم من مجموعة دول عدم الانحياز ، وعلى أنه اجماع للرأى في الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : الموقف كما أراه الآن يتلخص فيما يلي : أن مشـلي

كل من قبرص وتركيا ، لا يلحان على طرح مشروعى قراريهما للتصويت ، وعليه فيمكن أن نعتبر أنه لا توجد

أولوية أخرى غير طلب إعطاء الأولوية المقدم من ممثل نيوزيلاندا ، وأنه فيما عدا الاعتبار الفني ، فإن السيد ممثل العربية السعودية قد طرح أمامنا مشروع قرار اجرائي . أي أنه من الناحية الفنية يوجد أمامنا مشروعاً قرارين مازالا معروضين أمام الجمعية العامة ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 الذي يعالج جوهر القضية ، والمشروع الآخر الوارد في الوثيقة A/L.776 وهو مشروع القرار المقدم من العربية السعودية ، والذي يعالج القضية الاجرائية .

إذا وافقت الجمعية معي ، فإنه يمكن قبل التصويت ، أن نعطي الأولوية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 ، وأن نأخذ الأمر على أنه هذا هو فهم الجمعية العامة . وان نعامل مشروع هذا القرار على أنه هو مشروع القرار الوحيد المتعلق بالموضوع ، والمطروح أمام الجمعية العامة . ولذلك ستكون الأفضلية الأولى لدى الرئاسة ، هي أن نتقدم بالخطوات المنطقية التي تلي اتخاذ قرار بشأن الوثيقة A/L.775 . بمعنى أننا سننظر في التعديلات المقدمة من كل من العربية السعودية ، وتونس ، على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 ، ويشترط بطبيعة الحال أن يصر هذا الوفدان على الاحتفاظ بتلك التعديلات . وطبقاً للأسلوب الطبيعي ، فإننا نصوت على تلك التعديلات ، ثم نمضي في التصويت على مشروع القرار بعد تعديله ، أو بدون تعديل .

ولكن بطبيعة الحال ، فإنه في حالة ما إذا أصر السيد ممثل العربية السعودية ، على أن ننظر مشروع القرار الاجرائي قبل أن ننظر مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 الذي يعالج جوهر المشكلة ، فإنه يتعين علينا ، والحالة هذه ، أن نبدي رأينا حول هذه النقطة أولاً .

هل لي أن أستفسر الآن من السيد ممثل العربية السعودية عما إذا كان يريد من الجمعية العامة أن تنظر مشروعه الاجرائي في المرحلة الحالية ، أم هو مستعد لأن نتناوله بعد البت فسي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 الذي يتناول الجوهر ، كما أوضحت ؟

السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : كنت على وشك

أن أطلب الكلمة ، بغض النظر عن أن أوجه اهتمام زملائي هنا ، الى مشروع القرار الاجرائي ، الذي تقدمت به بالامس ، والذي ينبغي أن ننتهي منه بصورة أو بأخرى . ومن ناحية أخرى ، لا بد أن يكون هناك التقاء في العقول بيني ، وبين أخي وزميلي من تونس ، لأننا بصورة مستقلة ، ولم نقم بالاتصال معا ، تقدمنا بتعديلات على المشروع الذي تقدمت به الدول الخمس ، أو التي أصبحت الآن الدول السبع ، لكي تتأكد من أن يلتزم طرف من أطراف النزاع بهذا المشروع ، ألا وهي الطائفة القبرصية التركية ، التي تطالب الا تراك بالابقاء على قواتهم ، الى أن يشاء الله ، ويتم التفاهم بين الطائفتين ، ويرفرف السلم على قبرص .

انني لا أفهم لماذا قام صديقي العزيز وزير خارجية قبرص ، الذي يمثل — وهذا غني عن القول — الطائفة القبرصية اليونانية ، أقول لماذا رد بصورة قوية وقاطعة ، فقد قال ان كل شيء قد تم ترتيبه ، ولا ينبغي أن نعبث بما تم التوصل اليه . وأشار بعد ذلك الى فقرة تأتي بعد الفقرة الثالثة العاملة من منطوق القرار ، ومؤداها أن القوات ينبغي بلا تأخير ، ويمقتضى قرار مجلس الامن أن تنسحب . ولكن ، كم من قرار أقرته الجمعية العامة ، وأقره مجلس الامن ، يرمي الى نفس الغاية ، والى انسحاب القوات المعتدية ، ولم يتم الامثال اليه ، فهناك قرارات مماثلة بشأن قضايا أخرى لم يتم الالتزام بها .

انني أحاول لهذا السبب ، أن أحيل مشروع هذا القرار — من خلال تعديله — أن يصبح عاليا . وفي نفس الوقت أحاول أن أجعله معقولا ، لأنني أقول لكم من هنا ، وأرجو أن تصححوا لي ان كنت على خطأ ، انه لن تنسحب أية قوات تركية ، لمجرد أن القرارات تطلب منها أن تنسحب ، دون أن يكون هناك ضمان بالألا تتعرض حياة الطائفة القبرصية التركية للخطر . كما لا يمكننا أن نهقي على قوات الامم المتحدة هناك ، طوال الوقت لأن ذلك يكلف أموالا ، وهذه المنظمة قد قاوت على الافلاس . ان الدول تدفع الأموال ، على مفض ، للابقاء على هذه القوات ، أو كما تسمى بحماسة السلم في قبرص .

وبالتالي ، وحتى لا يعيب أحدنا بمشروع قرار الدول الست ، فانه ينبغي علينا أن نقبله كما هو ، وألا نفتح الباب للتقريب بين الطائفتين من خلال القبول المتبادل ؟ وأود أن أوجه اهتمام وزير

خارجية قبرص الى حقيقة ، وهي أنني استعمل عبارة " تسوية مقبولة من الطرفين " ، ولقد استشهدت بها ، وأخذت هذه العبارة من الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع قرار الدول الست . ولكنني أتساءل عما هو البديل ؟ . ان هذا مشروع قرار مقدس ، واننا سوف نصوت عليه كما هو ، ولتقبلونه أو ترفضونه . وهنا الحديد من دول العالم الثالث تقف معي ، وكذلك بعض دول أوروبا ، لأنها تؤمن بالتضامن . وانني أعلم مع من يقف الاوروبيون ومع من نقف نحن الاسيويون ، هذا هو التضامن ، في مواجهة تضامن آخر ، انه تضامن يقوم على الدين ، أو الايديولوجية ، أو أى شيء آخر ، ولسوف يظل الموقف في قبرص كما هو ، اذا قلنا للاتراك أن يسحبوا قواتهم بلا تأخير ، فهل تودون كسبها معنويًا أو كسبها عمليًا ؟ ليس هناك انتصار في الحرب الاهلية . هل نطلب منهم أن تنسحب القوات لنترك الجالية القبرصية التركية تحت رحمة سميسون آخر ؟ أو أن يقول أحد الابطال الاتراك بأن " قبرص تنتمي دائما الى تركيا ، ولا ينبغي أن يكون هناك يونانيون في قبرص ، فليعودوا الى تركيا " ، وهذا أمر ممكن أن يحدث . ولنفرض أن تركيا من الطائفة القبرصية التركية قال " ان الانجليز قد استولوا على هذه الجزيرة بعد مؤتمر برلين ، لاننا نحن الاتراك قمنا بالانضمام الى قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية . وهذه أرض تركية " .

وطبيعي أن هذا أمر غير منطقي لأنه قبل كل شيء ، فان قبرص جمهورية حرة ، ونأمل أن تظل كذلك . ولكن جاء المستر سميسون وقال " الأينوزيس " ، ولنفترض أنه نجح في ذلك ، فما هو مصير الطائفة التي تمثل الاقلية ، وهي الاقلية التركية ؟ انه سوف يتم القضاء عليها ، وتصفيتها . وصدريقي هنا وزير خارجية قبرص يقول " لا ، لا ينبغي أن نعبث بمشروع هذا القرار ، لأنه جاء نتيجة مفاوضات مكثفة وطويلة " . ولكن اذا كانت نتائج المفاوضات يمكن أن تحسّن ، وأن تواجه الحقائق ، فما هو الضرر من هذا ؟

وكما قلت في بداية حديثي ، وكما قال قبلي زميلي وأخي من تونس ، الذي تقدم بتعديل يرمي الى هذا الغرض بل وقطع شوطا أبعد مني ، بأن أكد ضرورة الحفاظ على قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في قبرص . انني لا أعتقد أنه يمكننا أن نعتمد دائما على قوات الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم . فلنفترض أننا لم نستطع أن نمول هذه القوات ، فماذا سوف يحدث ؟

ولنفترض أن الا تراك سحبا قواتهم ، وظلت قوات حفظ السلم هناك لمدة ثلاثة أو ستة أو عشرة شهور ، ولم يتم التوصل الى حل مقبول من الطرفين . ماذا سيكون الوضع حينئذ ؟ هل ستعود القوات التركية الى قبرص لحماية الاقلية التركية ؟ صديقي ، وزير خارجية قبرص ، اننا سوف ندور في حلقة مفرغة . ولذلك ، ينبغي أن نواجه الحقائق . ان تعديلي قد جاء نتيجة التفكير في مواقف مشابهة ، حتي نتوصل الى نتائج عظيمة .

وخلاصة القول ، ان مندوب تونس قدم تعديلا يسبق تعديلي ، واذ سمح لي ، أود أن أضم صوتي اليه في هذا التعديل . ومن ناحية أخرى ، اذا اراد ان يسحبه ، فاني سوف اتبناه واكرر ، انني سوف اشارك ، زميلي من تونس في تعديله . وبالتالي فاني لن أصر ، ولن ألح على تعديلاتي ، رغم ان تعديلاتي التي اقترحتها اكثر تحديدا .

ولكنني سوف اصر على تعديلي الثاني الذي يقول

” يناشد كل الدول المعنية ، للكف عن كل تدخل اجنبي في شؤون جمهورية

قبرص ” .

ما هو اعتراض وفد قبرص على هذه الصياغة ؟ ان هذه الصياغة لا تتعلق بالقوات ، ولكنها

مناشدة لكل الدول الاجنبية ، للكف عن كل تدخل اجنبي في شؤون قبرص .

وأكرر انني على استعداد أن اشارك في التقدم بالتعديل الذي تقدمت به تونس ، واذ

قامت بسحبه ، فاني سوف اتبناه ، واكثر من هذا ، سواء أتم اقرار هذا التعديل أم لا ، فاني

أصر على تعديلي الثاني ، والتي تصبح الفقرة الرابعة من مشروع القرار ونصها كما يلي :

” تدعو كل الدول المعنية للكف عن كل تدخل اجنبي في شؤون جمهورية قبرص ” .

ان كل ذلك يتوقف على ما سوف تقره الجمعية بشأن التعديل ، واذ لم يتم اقرار هذا

التعديل ، فان المستقبل امانا ، وأود ان اقول في هذا الشأن ، ان مشروع قرارى مازال قائما ،

بشأن مسألة دعوة السيد د نكتاش بوصفه نائب رئيس جمهورية قبرص للمثول امام الجمعية ، وسوف

احتفظ بمشروع القرار هذا الى أن أعرف نتيجة التصويت بشأن التعديلات التي تقدمت بها على

مشروع قرارى الدول الخمس .

انني احذر الجمعية من انه لا يعنيني ان نضيع وقتا في التصويت ، ولكن المحاضر سوف

تبقى للعام القادم ، ولسوف اقول لكم حينذاك انني حذرتكم ان هناك دولا تحاول ان تحرك

الاحداث من وراء الستار في هذه الجزيرة الصغيرة ، وبالتالي فاني أصر على مناقشة كل الدول

المعنية للكف عن كل تدخل اجنبي في شؤون جمهورية قبرص .

سيدى الرئيس ، يمكنكم ان تطرحوا للتصويت اى مشروع قرارى قرارى . وبعد ذلك

سأقول لكم ، ما اذا كنت سألح أم لا على طلب اجراء تصويت على مشروع قرارى المملكة العربية

السعودية ، الذي يرمي الى دعوة السيد د نكتاش بوصفه نائب رئيس جمهورية قبرص
لكي يمثل امام الجمعية العامة .

السيد ادريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعت الى التعقيبات التي

ابديت بشأن تعديل تونس .

أولا ، ان السيد ممثل الهند ، الذي لم يقرأ بعد النص بالانجليزية ، قد قال لنا ،
ان الاستثناء الذي يجب عمله هو بالنسبة للقوات المسلحة والموظفين العسكريين للامم المتحدة
مقبول ، لان هذه الفقرة لا تتعلق بهذه القوات .

ان السيد ممثل سوريا قد وجه انتباهنا الى الفقرة ٩ . ان وفدنا ليس لديه اعتراض على
سحب هذا الجزء من التعديل الذي تقدمنا به ، وبعد ان استمعنا الى هذه التعليقات ، فنحن
واشقون من ان الفقرة الثالثة لا تعني قوات الامم المتحدة . أما بقية التعديل فهو كما يلي :

” تطلب بالحاح انسحاب جميع القوات المسلحة الاجنبية ، وكذلك التواجد

العسكري الاجنبي والموظفين العسكريين الا جانب من جمهورية قبرص ، والكف عن كل تدخل
اجنبي في شؤونها ” .

وأعتقد ان هذا النص يمكن ان يحظى باتفاق الرأى ، وانني لآسف لان مقدي مشروع القرار
لم يروا من المناسب استشارة وفد تونس . ان تونس دولة تقع على البحر الابيض المتوسط ، وتتمني
بكافة المشاكل التي تقع في حوض البحر المتوسط . اننا لم نستشر . وانا كنا قد استشرنا ، لكننا
أدلينا بالنصيحة ، لان رأينا له بعض القيمة .

اننا نفهم موقف الاطراف ، ونفهم موقف قبرص وموقف تركيا . انهما في حالة مواجهة ، والسيد
الامين العام يواصل مساعيه من اجل اجراء مفاوضات بين الطرفين للتوصل الى اتفاق . اننا لا
نتوقع منهما ان يتفقا على كافة العناصر الواردة في مشروع القرار . ان تأييدنا لموقف الطرف دون
الآخر ، انما يعني قبولنا هذا الطرف ان يمارس حق الفيتو بالنسبة لقرارات الجمعية العامة .

من اجل ذلك فانني اتوجه بالنداء ، أن القرار الذي سوف تتخذه الجمعية العامة ، يجب
ان يعكس تماما موقف الجمعية العامة . ان ما يعنيننا هو ان نطلب انسحاب القوات الاجنبية
والا يكون هناك اى تدخل في شؤون قبرص الداخلية .

ان المطالبة بأن يتم شيء دون اي تأخير ، انما هو في ذاته قرار يجب أن ينفذ ، ونحن غير واثقين من تنفيذه نظرا لان المواقف متعارضة . ان عندما تطلب الجمعية العامة وبالحساح ، انسحاب كافة القوات المسلحة الاجنبية ، وكذلك الوجود العسكري الاجنبي والعسكريين الاجانب من جمهورية قبرص ، والكف عن كل تدخل اجنبي في شؤونها ، ففي اعتقادى ان الجمعية العامة انما تقوم بواجبها في هذا الشأن .

والآن وبعد كل هذه التفسيرات ، اكون مسرورا لو انني وقفت على وجهة نظر مقدمي مشروع القرار . وانا كان السيد ممثل السعودية يؤيد هذه الصياغة الجديدة ، فان وفد تونس سوف يشعر بالفخر ، رغم ان طريقة تفكيرنا تختلف من وقت لآخر . ان هدفنا هو ان نتوصل الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/IV.775 بعد ادخال تعديل لطيف عليه ، مؤيدا بأكثر قدر ممكن من الأغلبية .

ولا أعتقد اننا نطلب المستعيل ، ولكن هذا الموقف الذي اتخذناه يعكس رأى وموقف عدد كبير من الوفود . وحتى الان فاني لا أطلب اجراء تصويت حول هذا التصديل ، بل أفضل أن يتمكن مقدم مشروع القرار بعد مشاورات اذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، من ابداء وجهة نظرهم حول هذه الطريقة في التفكير .

السيد خريستوفيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمعت باهتمام شديد لما قاله ممثلا العربية السعودية ، وتونس ، في تأييد مشروع قرارهما . وانني اقدر تماما ، الاهتمام الذي يبديانه ازاء مأساة ومشكلات بلادي . وانني على يقين من انه ينبغي لهما أن يدركا انني ايضا مهتم جدا وبعمق بمصير شعب قبرص . ومن ثم فان كل ما اقله هنا ، هو دفاع عن مصالح شعب قبرص .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي تقدم به ممثل العربية السعودية ، فاني قد اعربت عن وجهة نظري بشأنه .

واعتقد انه ينبغي علي أن اركز بعض الشيء على مشروع القرار الذي تقدمت به تونس ، لانه قد يكون هناك سوء فهم بشأن معناه الحقيقي ، وهذا بالطبع لم يكن قد قدم عمدا ، لأن السيد مندوب تونس قد تقدم به بصورة واضحة في الدقائق الماضية .

ان المشروع الاول الذي وزع ، كان باللغة الفرنسية ، وقد تؤدى بدايته الى بعض اللبس لأولئك الذين لا يجيدون اللغة الفرنسية . والان ، وفي النص الانجليزي الذي تم توزيعه ، يلاحظ المرء ، أن هناك اختلافين رئيسيين وحيويين بين النص الذي تقدمت به مجموعة عدم الانحياز ، والنص الذي تقدمت به تونس .

فالنص المقدم من تونس يبدأ : " يحث على انسحاب جميع القوات المسلحة الاجنبية " بينما نجد في النص المقدم من دول عدم الانحياز : " تطلب أن يتم دون مزيد من التأخير انسحاب جميع القوات المسلحة الاجنبية . . . " والفرق واضح بين النصين .

وأود أن اذكر في هذا الشأن انه في العام الماضي ، حثت هذه الجمعية على الانسحاب السريع للقوات المسلحة الاجنبية ، ولكن ، بعد اثني عشر شهرا ، ماتزال القوات الاجنبية هناك . وبالتالي ، فاني اشعر ، بأنه في ضوء خبرتي خلال الاثني عشر شهرا الماضية ، فان هذه الجمعية

ينبغي أن تعطي صوتها الايجابي تأييدا لمشروع القرار المقدم من دول عدم الانحياز ، بما في ذلك الفقرة (٣) العاملة ، التي تطلب أن يتم دون مزيد من التأخير انسحاب جميع القوات العسكرية الاجنبية .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : ادعو السيد ممثل بوليفيا للحديث .

السيد جوتيريز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : لاأود أن أرهق الجمعية العامة بملاحظات جديدة ، أو تعديلات ، أو مشروعات قرارات ، ولكن طبقا للمادة ٧٥ من لائحة الاجراءات ، اطلب اقبال باب المناقشة لاننا تحدثنا جميعا اكثر مما ينبغي بشأن مشروعات القرارات الخاصة بقبرص ، ولا بد من أن نجرى التصويت على مشروعات القرارات المقدمه بترتيب تقديمها .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : لقد استشهد سفير بوليفيا بالمادة ٧٥ بشأن اقبال باب المناقشة . ووفقا لهذه المادة ، لا بد من عرض هذا الاقتراح للتصويت فورا بعد الاستماع الى متحدثين اثنين فقط يعارضان اقبال باب المناقشة .

فهل هناك من يرغب في التحدث معارضا لاقبال باب المناقشة ؟ انني لا أرى أحدا .
اذن أطرح اقتراح اقبال باب المناقشة للتصويت .

ووفق على اقتراح اقبال باب المناقشة بأغلبية ٢٤ (صوتا ، مقابل لاشئ ، ولم يمتنع أحد عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : والان اطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في

الوثيقة A/L.775 .

انني ألاحظ من القائمة ، أن بعض الوفود تود أن تعمل تصويتها قبل اجراء عملية التصويت . ان لائحة الاجراءات واضحة في هذا الخصوص ، ان يمكن تحليل التصويت قبل اجراء عملية التصويت ، أو بعدها . ولا أعرف ما اذا كانت الجمعية العامة تود أن تستمع الى كل تعليقات التصويت بعد اجراء عملية التصويت . وبالتالي فانه في ضوء الاقتراح الذي تم اقراره بالاجماع الان ، ننتقل الى تناول التعديلات ثم الى جوده مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 .

انني أرى أن السفير مندوب تركيا ، يرفع قلمه . وهذا يشير الى انه يود أن يعلل تصويته قبل اجراء عملية التصويت . وبالتالي فان الرئيس سوف يقبل هذا الطلب وسنتبع بالتالي القائمة التي تشير الى أولئك الذين يودون تعليلا تصويتهم قبل اجراء عملية التصويت .

السيد ناكو (ألبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بمشروع القرار ، السوارد في الوثيقة A/L.775 الذي عرض على الجمعية العامة ، للموافقة عليه ، فان وفد ألبانيا يعتبر ، أنه من الضروري التأكيد مرة أخرى ، على موقف حكومة جمهورية ألبانيا الشعبية ، بشأن وجود قوات الامم المتحدة ، وفقا للفقرة ٩ من منطوق هذا القرار .

وكما أكدنا ، في مناسبات أخرى ، فان حكومة جمهورية ألبانيا الشعبية قد عارضت ، وتعارض بحسب انشاء قوات الامم المتحدة . ومن المعروف ، على المستوى الدولي ، ان ارسال قوات للامم المتحدة الى مناطق مختلفة من العالم ، مما يتعارض مع أهداف ومبادئ الميثاق ، لم يخدم حماية الحقوق السيادية للشعوب ، أو قضية السلم الحقيقية ، ولكنه يخدم مصالح الدول الاستعمارية . وبهذا التحفظ ، فان وفد ألبانيا سوف يصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة

• A/L.775

السيد فينيسي (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : في الثالث عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ، تحدثت خلال المناقشة التي دارت حول الموضوع محل البحث ، باسم الدول الأعضاء فسي المجموعة الأوروبية ، لأنزغر بموقف الدول التسع بشأن قضية قبرص ، وكذلك لعرض العمل الذي قامت به ، لدى الاطراف المعنية .

واسمحوا لي ، أن اذكر بإيجاز هنا أن الدول التسع ، ترى أنه من الضروري ، بصورة مطلقة ، التوصل الى استئناف المباحثات بين الطائفتين على أساس الصيغة الواردة في القرار ٣٦٧ لمجلس الامن (١٩٧٥) . ان الدول التسع ، آخذة في الاعتبار هذا الهدف ، قد قررت أن تصوت على مشروعات القرارات .

اننا نعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 بما ورد فيه من اهتمام بشأن التوصل الى توازن بين مختلف المواقف ، يستحق تأييدنا بحق . ان مشروع القرار هذا ، الذي نهنيء مقدمه عليه ، يؤكد عناصر عديدة ، ترى هذه الجمعية أنها ملائمة وهامة ، في اطار البحث عن حل لازمة . ان مشروع القرار هذا ، في نظرنا ، يعبر في المقام الاول عن ضرورة استئناف الاطراف ، على الفور ، دون ابطاء ودون شروط مسبقة ، مباحثاتها باشراف الامين العام . وقد أبلغنا كافة الاطراف المعنية ، الأساس الذي يمكن أن تجرى في اطاره مفاوضات جديدة ، بمساعدة الامين العام .

ونظرا للموقف الذي أشرت اليه الآن ، فانه من الطبيعي أن الدول التسع لم يكن في امكانها ، أن توافق على مشروعات القرارات التي رأت الاطراف أنه من المفيد أن تقدمها من جانبها .

السيد لاي (الصين) (الكلمة بالصينية) : في كلمتنا التي ألقيناها في الجلسة العامة في الرابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ، أعرب وفد الصين بالفعل ، وبصورة شاملة ، عن موقف حكومة الصين بشأن قضية قبرص . ويحدونا ويطيد الا مل أن الجاليتين القبرصية التركيبية ، والقبرصية اليونانية ، وكذلك الاطراف المعنية ، سوف تقوم ، دون كلل ، بالاقتلاع عن لعبة الدول العظمى ، وتخريبها وأن تأخذ في اعتبارها اهتمامات الاطراف المعنية ، وأن تجرى مفاوضات سلمية على قدم المساواة ، للتوصل الى حل وتسوية متبادلة ومعقولة لمشكلة قبرص في وقت مبكر . واستنادا الى الموقف الذي أشرت اليه الآن ، فان وفد الصين قد قرر أن يصوت مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 ، الذي تقدمت به الجزائر ، وخمس دول أخرى .

وفيما يتعلق بقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة ، فان وفد الصين كان دائما يعرب عن موقفه المبدئي ، وهو معروف للجميع . ومن ثم ، فان لدينا تحفظات بشأن المسألة الواردة في مشروع القرار المشار اليه ، فيما يتعلق بقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة .

السيد تمبلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أتقدم بتعليقات موجزة ، وتفسيرات لتأييد نيوزيلندا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 ، الذي تقدمت به الجزائر ، وبعض الدول الاخرى . كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي ، لأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.769 ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.774 لم تلح الاطراف التي تقدمت بهما على طرحهما للتصويت .

ان وفد بلادي ، لم يتحدث في المناقشة العامة بشأن هذا الهند ، ولا يعبر ذلك عن عدم اهتمامه بالموضوع ، ولكن نيوزيلندا دولة تتكون من جزيرة صغيرة ، وهي لذلك تتعاطف كثيرا مع شعب قبرص ، في نضاله . ونعتقد أنه من واجب الامم المتحدة أن تحافظ على سيادة ، وسلامة أراضي كافة الدول الاعضاء ، وخاصة الدول الصغيرة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها ضد العدوان من الدول القوية المجاورة . ان وفد بلادي ، بأسف للغاية ، لان القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في العام الماضي ، لم يتم تنفيذه .

ان قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) يطالب بانسحاب كافة القوات الاجنبية من جمهورية قبرص . وهذا الانسحاب لم يتم حتى الآن . كذلك فان القرار نفسه قد طالب الاطراف باتخاذ التدابير العاجلة لضمان عودة كل اللاجئين الى ديارهم في أمن . وكما نفهم ، فان ذلك لم يحدث للآن . كما طالب القرار باستمرار المفاوضات بين الطائفتين ، بغية التوصل الى تسوية سياسية مقبولة من الطرفين . ورغم الجهود التي لا تكل ، من قبل الامين العام ، والتي ينبغي أن نشيد بها كل الاشادة ، فان المفاوضات بين الجانبين قد وصلت الى طريق مسدود ، كما أن التسوية السلمية تبدو بعيدة المنال ، أكثر من أى وقت مضى .

وبالتالي فإنه ليس من المناسب ، أو من المجدي ، ان تلقي باللوم على اى من الطائفتين— بشأن عدم تطبيق القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) ، ان الحقائق التي اشرت اليها تدلل على ذلك . ان شعب قبرص هو الخاسر .

ان العناصر الثلاثة الاساسية للقرار ٣٢١٢ (د-٢٩) الا وهي انسحاب القوات ، عودة اللاجئين ، والمفاوضة للتوصل الى تسوية ، تأخذ طابعا عاجلا مع مرور الزمن . ان التقدم بالنسبة للعنصرين الاول والثاني سوف يؤدي الى تسهيل الطريق ، للتوصل الى العنصر الثالث . وممن الواضح انه ليس في نية الجمعية ، ان تنفيذ اى من هذه الخطوات ينبغي ان يتوقف على شرط تقدم عنصر على الاخر .

وبالتالي فان وفد بلادى كان يتطلع الى مشروع القرار ، الذى كنا نأمل ان يكون مقبولا من قبل الاطراف المعنية ، وهو مشروع القرار الذى يمكن ان يؤكد من جديد العناصر الاساسية للقرار ٣٢١٢ (د-٢٩) الذى تم اتخاذه بالاجماع وهو المشروع الذى ، على عكس القرارات السابقة ، يمكن ان يتم تنفيذه بحسن النية من قبل الاطراف المعنية كلها . واننا نجد ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 في صيغته الحالية يمكن ان يتوصل الى هذه النتائج الايجابية شريطة ان تكون الاطراف المعنية تود ان تتوصل لهذه النتائج ايضا . اننا نشيد بمجموعة دول عدم الانحياز ، من اجل جهودها التي لا تكل للتوصل الى اتفاق بين الاطراف المعنية لكي تؤكد المبادئ الاساسية الواردة في القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) . ونأمل ان ذلك لن يؤدي الى التفكير في عدم الوفاء— بالتزامات ، بل ان يحفز الجهود الجديدة للمشروع في مفاوضات يمكن ان تنهي معاناة شعب قبرص، وان تنهي احتلال اراضيه .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : اود ان ابدأ بتعليل تصويت وفد بلادى قبل اجراء التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 بالاشارة الى نقطة حيوية . فبالامس اجرينا مناقشة طويلة بشأن مسألة اولى ، بعد تقديم مشروع قرار من قبل وفد تركيا ، يدعو— سمادة رؤوف دنكتاش نائب رئيس جمهورية قبرص ، وزعيم الطائفة القبرصية التركية لالقاء الكلمة امام الجمعية العامة .

ولقد اعرب السيد دنكتاش— عن وجهات نظره بشأن هذه المناقشة في كلمة— للصحافة

سوف اطلع الجمعية العامة عليها وسوف اقرأ الآن الكلمة التي القاها السيد نكتاش واقتبس :

” انني اتابع المناقشة بشأن قضية قبرص سواء كانت ستتاح لي الفرصة للتحديث امام الجمعية العامة أم لا . ان مجرد تناول هذه القضية ومناقشتها لساعات يعتبر من وجهة نظرى خطوة في الاتجاه السليم ، لانه لمدة اثنتى عشرة سنة نجد ان الجالية القبرصية اليونانية تسيطر على قبرص . وبالتالي فانه لمدة اثنتى عشرة سنة فان المشكلة لم تطرح امام الجمعية من كافة جوانبها . ان الجمعية استمعت فقط لجانب من القصة ، وبالتالي شجعت الزعامة القبرصية اليونانية كي تواصل اغتصابها لحقوق شركائها من الجالية التركية القبرصية .

” اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن تأخير التوصل الى حل عادل لمشكلتنا يرتبط ارتباطا مباشرا برفض الاستماع الى طرفي القضية . فاذا كان قد سمع صوتنا منذ البداية ، لكانت الفكرة القائلة بأن هذا المحفل الدولي يمكن ان يستخدم لتكريس القوة المغتصبة ، وذلك باعطاء تأييد شفهي لمبادئ سياسة الزعامة القبرصية اليونانية . انني لا أعتقد ان اى وفد يقبل ما تقوم به الطائفة القبرصية اليونانية لمدة اثنتى عشرة سنة .

” اننا نعتقد ان قواعد الاجراءات ترمي الى مساعدة اعمال العدالة ، ولا ينبغي أن تستخدم هذه الاجراءات لتعويق العدالة . وفي حالتنا فاننا نعرف حقيقة قائمة الا وهي ان الطائفة القبرصية اليونانية قد استخدمت لوائح الاجراءات لعاقة العدالة ، ومن ثم فان العالم لم يكن يدرك، ما يدور بالفعل في قبرص . لم يكن احد يعرف مدى التضحيات التي كنا نبذلها وكيف يمكن ان تقضي الطائفة القبرصية اليونانية على سيادة قبرص .

” ان لوائح الاجراءات استخدمت مرة اخرى ، لمفصنا من ان يسمع صوتنا امام الجمعية العامة ، وبالتالي فاني لم اتقدم بوجهات نظرى كتابة من النافذة . ولكنني اشيد بكافة المندوبين الذين اعطوا هذه المناقشة جزءا كبيرا من وقتهم . وانني آمل ان تتم ازالة كافة المظالم التي تتعرض لها الطائفة القبرصية التركية في الدورة القادمة . وان تتاح الفرصة للاستماع الى كل من الجانبين في الجمعية العامة .

" وانني آمل ان تحصل الطائفة القبرصية التركية - وهي مشتركة في تأسيس استقلال قبرص وسيادتها - على ما تستحقه من اولوية في لوائح الاجراءات . وينبغي ان نعامل على قدم المساواة مع القبارصة اليونانيين وليس كخاضعين للحكام القبارصة اليونانيين الذين اغتصبوا السلطة بقوة السلاح وجعلونا طائفة لا حول لها ولا قوة للسنوات الاثنتي عشرة الماضية .

" انها ليست كما آمل ، قضية غير متصلة بالموضوع ذلك لأن عدم السماح بالاستماع الى مندوب الطائفة القبرصية التركية امر لا يتمشي مع العدالة . انه انكار للعدالة فيما يتعلق بالاتفاقيات وبدستور قبرص ، الذي تم توقيعه من قبل الطائفتين ، على انهما على قدم المساواة . انني اود ان اسجل بأنه ليست هناك دولة ، وليس هناك بلد او طائفة يمكن ان تقبل التخلي عن حريتها ، او ان تعيش بلا دولة ، كما حكم علينا على امدى القبارصة اليونانيين على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية .

" ان رفض الاستماع الى صوت جاليتي وطائفتي قبل التصويت على اي قرار سوف يعطي لنا حرية التصرف اذاً اي قرار سوف تتخذونه في هذا الشأن .

" اننا نشعر ان الطائفة القبرصية التركية قد ضحيت تضحيات كبيرة في سبيل الابقاء على قبرص موحدة . ونأمل الا تزيد الامم المتحدة من عيئنا بمواصلة تشجيع نفس القيادات القائمة على صلفها . ان مقعد تمثيل جمهورية قبرص لا يمكن قانونا او من الناحية الدستورية او غيرها ان يستخدم لعدم اعمال العدالة ، وحتى الي رفض الاستماع الى مندوب الطائفة القبرصية التركية لان عدم وجودنا في الحكومة القبرصية يجعل من الحكومة القائمة غير قادرة على التصرف ."

ان مشكلة قبرص لا تتمثل في صراع دولة قبرص مع دولة أخرى ، لكنها مشكلة الطائفتين اللتين أسستا هذه الدولة بالاشتراك ، ووجدا نفسيهما منقسمتين بفعل صراع حاد . ان الجمعية العامة أشارت ، بصورة لا تقبل اللبس ، الى أنها تعتبر أن هذا الصراع بين الطائفتين ، وأن التسوية السلمية يمكن التوصل اليها فقط على أساس اتفاق بين الطرفين . لكن قضية قبرص التي تعتبر صراعا بين جاليتين تؤثر على العالم بأسره . هذا هو السبب الذي دفع الأمين العام الى أن يستخدم مساعيه الحميدة بين الطائفتين ، وهذا هو سبب وجود قوات الأمم المتحدة في الجزيرة .

لقد حاولت مجموعة الدول الخمس غير المنحازة في مرحلة مبكرة أن تتوصل الى اتفاق فسي الرأى في اتصالاتها بين الطائفتين . ونود أن نعرب في هذه الحالة لمثلي الدول الخمس عن تقديرنا لجهودهم في هذا الشأن . اننا الآن في موقف مختلف نجد فيه مجموعة الدول الخمس لم تتمكن من التوصل الى اتفاق في الرأى بين الطائفتين التركية واليونانية ، وتقدمت بمشروع القرار الذي أمانا والذي يتضمن ما يعتقدون أنه حل وسط . اننا نشكرهم وهذا هو أمر طبيعي بالنسبة لمجموعة دول عدم الانحياز .

لكن من أجل قضية السلم والمصالحة ، رغم ذلك ، فان أمانا هنا في الجمعية العامة ، فرصة الاستماع الى وجهات نظر أحد الطرفين الرئيسيين فقط ، وهي الطائفة القبرصية اليونانية . ان الطائفة القبرصية التركية ، لم تتح لها فرصة الاعراب عن وجهات نظرها في هذه المناقشة . ولكي نقضي على هذا النقص ، الذي يؤدي حتما الى تأثير كبير على القرار ، فان وفد تركيا قد تقدم بمشروع قرار كان يمكن أن يمكّن السيد دنكاش من أن يلقي بيانا في الجلسة العامة ، وأن يعرب عن وجهات نظره مباشرة ، بشأن مشروع القرار قيد البحث أمانا الآن ، لكننا نأسف أسفا عميقا لأن التصويت بشأن هذا المشروع قد عوق بالأمس في مناقشة عقيمة وطويلة . وحتى قبل أن نقدم مشروع القرار ذاته ، فان الفرصة أتاحت للخصم لكي يستولى على المنصة . ان جو مناقشة الأسس العقيم ، قد ازداد سوءا نتيجة تصرفات اثنين من كبار مثلي التعصب اليونانيين اللذين كانا يدخلان في مناقشات عقيمة .

ان مندوب اليونان السيد ستافروبولوس ضد الواقع في قبرص ، ان كان قد تجاهل مرة أخرى وجود الطائفتين في قبرص ، وعند ما ذكر بذلك حاول أن يخيف تركيا ، بادخال قضية لا تتصل بالموضوع .

انني استهجن ذلك من جانبه . ان موقفه بالأمس لم يكن الا انعكاسا لصورة أولئك المتعصبين — اليونانيين الذين ألحقوا ضررا بالغيا باليونان ذاتها . وانني آمل أن ترفض ضمائر الجيل الجديد في اليونان ، هذه العقلية .

وفيما يتعلق بوفد الجالية القبرصية اليونانية ، فقد ارتكب خطأ فادحا بمعارضة مشروع القرار الذي تقدمنا به . ان القبارصة اليونانيين قد أغفلوا حقيقة أن السيد د نكتاش ليس زعيم الطائفة القبرصية التركية فحسب ، لكنه أيضا نائب رئيس قبرص بمقتضى أحكام الدستور الذي حطموه ، ولكنهم مازالوا ينادون بأن الأسقف مكاريوس مازال رئيسا لجمهورية قبرص . فاذا كان القبارصة اليونانيون يرفضون أن يعتبروا د نكتاش نائبا لرئيس الجمهورية ، فان هذا يعني أنهم يقطعون بذلك آخر صلة قانونية بين الطائفتين ، وهذا يؤدي الى الرفض القاطع لحق الطائفة القبرصية التركية في أن تكون جزءا من دولة قبرص .

انني أعتقد أن القبارصة اليونانيين ، كان عليهم أن يتدبروا الأمر قبل أن يتخذوا هذا الاجراء ، فانهم سوف يتحملون اللوم على ما قاموا به ولن يتحمله غيرهم .

هل يمكن للوفد التركي أن يتجاهل ما حدث بالأمس . أو أثناء المناقشة بأسرها ؟ انه لم يكن علينا فقط أن نخوض في خبرة الأمس المؤسفة ، بل كان علينا أيضا أن نواجه المحاولات للتفاضي عن المسائل الأساسية في قضية قبرص . لقد استمعنا الى مزاعم تقول ، ان الصراع ليس بين الطائفتين ، وبالتالي فان المفاوضات بين الطائفتين لاغية وباطلة . اننا لم نجد أية بادرة للتصالح من قبيل القبارصة اليونانيين ، أو أية رغبة من جانبهم في أن يتفاوضوا بصورة صادقة . لقد استمعنا الى أن الوفد اليوناني القبرصي ، يضم أفراد لا يوجد حتى أى اتفاق فيما بينهم ، وبالتالي لن نتمكن من التوصل الى حل للمشكلة التي تواجهنا .

وفي ظل هذه الظروف ، علينا أن نقيم مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز في ضوء موقف الجالية القبرصية اليونانية . ولهذه الأسباب التي أشرت اليها ، فان وفد تركيا ، سوف يصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 .

السيد اد جيپادى (داهومي) (الكلمة بالفرنسية) : خلال المناقشة التي دارت

حول هذا الموضوع ، أعرب وفد داهومي عن موقفه حول مسألة قبرص . ان داهومي تعتمد

أنه لكي نتقدم في مناقشة موضوع قبرص، لابد من اتباع طريقة جزرية تضمن مصالح الطرف الوحيـد
المعني، وهو شعب قبرص الموحد الذي لا يتجزأ.
ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.775 يبدولنا متوازنا تماما، الى حد أن تطبيقه يشير
لدينا بعض الشكوك. لذا، وكما حدث في العام الماضي، لن تتمكن داهومي من التصويت على
مشروع القرار المذكور هذا العام.
اننا نعتذر لمقدمي مشروع هذا القرار، ونقدر جهودهم، ولكن على مستوى المبادئ لا يمكننا
أن نؤيد مشروع القرار.

السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد بذلت
قصارى جهدي في أن أقرب بين زعمي الطائفتين، لكن يبدو أن قادة طرف من الأطراف ما يزالون
مصرين على موقفهم وما يزالون يظنون أن هذه المسألة يمكن أن تحل من خلال صوت الأغلبية في الجمعية
العامة. وانه لمن واجبي هنا أن أذكر زعماء الطائفتين، بأن أي قرار يتم اقراره، من قبل الجمعية
العامة، هو قرار يوصي ولا يأمر، ومالم تكن هناك نية طيبة وتفهم متبادلين بين كلا الطائفتين، فان
مثل هذه القرارات تصبح حبرا على ورق، وفي حالات معنية يمكن أن تكون ضارة، لأنها تكسر المواقف
المعارضة.

انني أقول هذا من خبرة متواضعة على مر ثلاثة عقود في هذه المنظمة . ولقد أبلغت بأن زميلي واخي من تونس لا يلح على تقديم تعديله ، لأنه اعتقد مثلي ، أنه ليس هناك طائل من وراء جعل البعض يرون الحكمة في تعديله . ولقد قلت انني سوف أشترك معه في تقديم هذا التعديل . ونظرا لأن ، زميلي من تونس ، حاول أيضا أن يتوصل الى حل وسط بحذف بعض الكلمات في تعديله ، ولكنه يبدو أنه لا يمكنه هو أو أنا أن نتوصل الى تغيير فيما اعتبر نصوصا مقدسا . وبالتالي ، فاذا كان هو لا يلح في طرح تعديله للتصويت ، فانني أتفق معه في الرأي .

وبالطبع ، أمابي اختيار ، وهو أنه في حالة عدم تمسكه بطرح تعديله للتصويت ، أن أطالب بطرح تعديلي للتصويت . ولكن ما الفائدة من وراء ذلك ؟ اننا ندخل في نفس الموقف الذي وجدنا أنفسنا فيه عندما كنا نتناول قضية كوريا مؤخرا . ماذا لو أن الأتراك أو الطائفة التركية القبرصية لم تلتزم بأحكام قراراتنا ؟ اذن ما هي فائدة هذه القصاصة من الورقة ؟ هل نريد انتصارا فسي التصويت ؟ يمكنكم ان تحصلوا على هذا الانتصار . ولكنني لا أطلق عليه انتصارا في التصويت ، بل انه هزيمة للفرض ، لأن ذلك لن يقرب ذات البين بين الجاليتين .

انكم تعرفون ، سيدى الرئيس ، وصديقي الطيب السيد مورس ، مساعد الامين العام ، لماذا تقدمت بمشروع قرارى الاجرائي ، والذي يقضي بعد تعديله بدعوة السيد دنكاش الى المشول أمام الجمعية العامة بوصفه نائب رئيس جمهوية قبرص . واخيرا طلبت من صديقي وأخي الطيب من تركيا ان يقرأ خطابه بالوكالة ، وهذا ما فعله . لماذا يجب ان يتحدث دنكاش ؟ انكم تعرفون ما يفكر فيه . وانهم يريدون ألا يروا وجهه هنا . انكم خائفون ايها القبارصة . انه قبرصي ، لماذا يخشى منه ؟ لقد كان صديقا حميما للسيد كلارك . وان اكنتم هناك ، يمكنك ان تترك القاعة . فهل ما زال هناك ؟ انني اعتقد أن السفير تركمن ، يصر فالان كما يصر فالجميع لان ، ما كانت تنطوى عليه كلمة السيد دنكاش ، وهو ليس انجليزيا . لماذا أصر اذن والجميع هنا قد اطلع على مضمون هذه الكلمة .

لقد قلت لكم " ان البارودي سوف لا يعدم حيلة في ان يطرح وجهة نظر دنكاش هنا فسي الجمعية العامة " وبالتالي ، فانني لا أتمسك في هذه الحالة بمشروع قرارى الاجرائي لأن الفرض منه قد تحقق .

انتقل الآن الى عملية التصويت بشأن مشروع القرار الذي يتناول الجوهر والمعروض علينا ،
وانني أود ان اقول ، انه ليس بدافع من التضامن مع دولة آسيوية ليست بعيدة عن بلادى العربية
السعودية ، ولكن دافعي يرجع الى ان تضامن الاغلبية بيد وانه قد اصبح له اليد العليا ، وهذا
من خلال الاتصال بدول العالم الثالث . ويقال عني ايضا انني من العالم الثالث . ولكنني أود أن
اقولها عالية من على هذا المنبر ان العربية السعودية اذا رأت اخوانها احيانا يجنحون بدافع من
التضامن ، وليس بدافع التعقل وايجاد وسائل وطرق لحل مشكلة مثل المشكلة التي تواجهنا الآن ،
فان العربية السعودية لن تتفق مع اخوانها من العالم الثالث في ذلك .

ما زال أمامي وقت حتى الآن ، اما ان اصوت ضد مشروع هذا القرار ، ليس بدافع من غضبي ،
ولكنني اقول لكم انه لم يكن من الحكمة من جانب قبرص الا تقبل تعديل تونس او تعديل العربية
السعودية ، واما يمكنني ان اهمل الامر تماما ، والا اشترك في عملية التصويت ، لانني لا أعتقد أن
هذه المسألة تستحق التصويت . وانني اقول ذلك بكل حزن ، لأن شعب قبرص ، وليس شعب اليونان
او تركيا ، هو الذي يقاس ، بينما نحن هنا نندور في حلقات مفرغة ، ونقول كلمات جوفاء . ان الشعب
هناك في قبرص ، بغض النظر عن أصله العرقي او أصله التاريخي ، ينتظرنا هنا لكي نقدم على شيء
يمكن ان يقرب ذات البين ، بدلا من ان يزيد الموقف تشددا ، ويجعلنا امام مشكلة ليس من السهل
حلها ، الا من خلال الثقة المتبادلة وحسن النية .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : ان الموقف الآن ، هو ان وفد العربية السعودية قد

سحب تعديلاته على مشروع القرار A/IV.775 . كما ان وفد تونس لا يلح على تقديم تعديل على هذا
المشروع . ولهذا فاننا سوف نصوت على مشروع القرار كما ورد في هذه الوثيقة .

وقبل ان تصوت الجمعية العامة على مشروع القرار بكامله ، أود ان اذكر ان تصويتنا منفصلا قد طلب بالنسبة للفقرة (٣) : لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

الموافقون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجننتين ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، البانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواى ، بربادوس ، بنما ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوديا ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطه ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : تركيا ، سيراليون .

المتنعون: الاردن ، اسراييل ، ايران ، باكستان ، البحرين ، تونس ، شـيـلي ، الكويت ، ماليزيا ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على الفقرة (٣) بأغلبية (١١١) صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٣ عن التصويت . *

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : والآن ، تجرى الجمعية التصويت على مشروع

القرار بكامله . لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

الموافقون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ارغندا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، بربادوس ، بنما ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، السدانرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ،

* ويعد ذلك ابلغت وفود كل من افغانستان ، وسيراليون وقطر الامانة العامة بأنها

كانت تنوى الامتناع عن التصويت .

غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ،
 فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوديا ، كندا ، كوسا ،
 كوستاريكا ، كولومبيا ، كومورو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ،
 ليبيريا ، ليسوتو ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن
 الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : تركيا .

المتنعون : الاردن ، اسرائيل ، ايران ، باكستان ، شيلي ، غامبيا ، المغرب ، المملكة
 العربية السعودية ، الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٩ عن التصويت .

[قرار ٣٣٩٨ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : سوف اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في

تعليق تصويتهم بعد التصويت .

السيد صندبرج (السويد) (الكلمة بالانجليزية) : في رأى وفد السويد ، هناك

ثلاث مشاكل رئيسية لها اهمية قصوى في الجهود التي بذلت من اجل تحقيق سلم دائم في قبرص .

أولا ، مسألة انسحاب القوات ، ثانيا ، مسألة حل المشكلة بالنسبة للاشخاص المفقودين . ثالثا ،

مسألة التوصل الى حل يقوم على اساس المفاوضات ، وحلا سلميا للمشاكل الانسانية ، والعسكرية ،

والسياسية ، آخذين في الاعتبار الحقوق الاساسية ، والمشروعة للطائفتين .

لقد صوتت السويد لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/IV.775 ، لأن هذا القرار ،

في رأينا ، يعكس بحق وجهة نظرنا حول هذه المشاكل الاساسية . ان السويد لمدركة تماما للعلاقات

الموجودة بين القرار الذى صدر عن الجمعية العامة ، والقرار السابق ، وانها ، مع ذلك ، تود أن

تفسر تصويتها لتعبر عن قلقها لوجود القوات التركية في قبرص . وباسم حكومتي ، أود ان اعبر عن
املنا في ان حكومة تركيا سوف تتخذ الخطوات اللازمة في القريب العاجل لسحب قواتها من قبرص .
السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوت وفد الكويت مؤيداً
لمشروع القرار A/L.775 ، لسبب بسيط ، هو ان هذا المشروع يؤكد المبادئ التي تلتزم بها بلادى
بقوة . اننا نؤمن بالحفاظ على سلامة اراضي ، واستقلال ، وعدم انحياز قبرص ، كما اننا نؤمن أن
القوات الاجنبية ينبغي ان تنسحب في النهاية من قبرص . ان هذا القرار الذى تم اقراره الآن يشجع
الحوار بين الطائفتين ، وهو مبدأ نشجعه ، وننادى به ، ونؤمن به . لا يمكن ان تكون هناك أية
تسوية ، دون ان تكون هناك مباحثات بين الطائفتين على قدم المساواة .

ان وفد بلادى كان يفضل ، بالفعل ، ان يرى الفقرة الثالثة من المنطوق قد وردت بأسلوب
يربط انسحاب القوات المسلحة الاجنبية ، بالتوصل الى تسوية مقبولة من الطرفين . ان وفد الكويت
يفهم ، مع ذلك ، ان هذه المطالبة بانسحاب القوات الاجنبية ، ليست مستقلة عن التسوية النهائية ،
التي يمكن ان نتوصل اليها في النهاية ، من خلال اتفاق مقبول من الطرفين ، يستند - وينبغي
ان نصر على ذلك - على المساواة بين الطائفتين الموجودتين في جمهورية قبرص .

السيد هارى (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى يود أن يتقدم
بتعليق موجز للتصويت في هذا الوقت المتأخر ، لسبب بسيط ، هو أن الشعب الاسترالي يشعر
بتعاطف كبير مع شعب قبرص ، ولقد رحبنا بالعديد منهم في بلدنا ، كما اننا اعضاء ، وزملاء في
الكومنولث . لقد اسهمت استراليا ، ولسوف تواصل الاسهام ، في قوات الامم المتحدة لصيانة السلم
في قبرص .

لقد رحب وفد استراليا في العام الماضي بحرارة بالاقرار الاجماعي للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩)
بشأن قضية قبرص ، ولعل السادة المندوبين يذكرون ان القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) أعطى اولوية
قصوى لاستمرار ، ومواصلة المفاوضات ، والاتصالات التي كانت تحدث حينئذ بين ممثلي الطائفتين
في قبرص . لقد اسعدنا ان نرى ، انه بمساعدة الامين العام ، قد تم اجراء مناقشات بين الطائفتين
في الفترة التي اعقبت القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) . وأود ان اغتنم هذه المناسبة ، لكي اشيد ،
بصفة خاصة ، بالامين العام على جهوده التي بذلها لجمع الطائفتين على مائدة المفاوضات . ومن

ثم ، فانه من المحزن بالنسبة لنا ان نعرف ان المباحثات قد انهارت منذ شهرين مضيا هنا فسي
نيويورك . وفي ضوء هذا التطور ، فان مشروع القرار الذى اقترته الجمعية العامة الآن ، يؤكد على
أهمية استئناف المباحثات بين الطائفتين . ان هذا من وجهة نظرنا يعتبر اللب الحقيقي للقرار .
وعلى اى حال ، فان وفد بلادى قد ايد القرار لكي يوضح ان استراليا تود ان ترى حلا
لكل المشكلات المتعلقة في قبرص ، وتتطلع الى استئناف المباحثات بين الطائفتين ، على اساس انها
افضل سبيل لايجاد تلك الحلول .

اننا نناشد بشدة كلا الجانبين ، أن يستأنفا المباحثات ، وأن يتجنبنا أى اجراء ، أو أية اعلانات يمكن أن تعوق تقدمهما . وانني أؤكد لجميع الاطراف ، أن هدفنا الوحيد هو أن نرى الفرقة في قبرص قد انتهت ، والجروح قد التأم ، وأصبح شعبها كله قادرا على أن يعيش حياته في سلم وأمن .

السيد شيرر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان الولايات المتحدة الأمريكية ، تأسف للغاية ، لأن الجمعية العامة لم تتمكن من التوصل الى قرار مقبول ، بشأن قبرص ، من كل الاطراف المعنية . اننا نعتقد أن مثل هذا القرار كان يمكن أن يوفر أساسا مناسباً للتفاوض بشأن تسوية قضية قبرص . وحيث أنه لم يكن هناك قرار مقبول من كل الاطراف المعنية ، لذلك فاننا امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/L.775 ، ومع ذلك ، فاننا نلاحظ أن هذا القرار ، الذى تم اقراره اليوم ، يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) . ويمقتضى هذا القرار ، ويمقتضى قرارى مجلس الامن ٣٧٠ (١٩٧٥) و ٣٦٧ (١٩٧٥) ، فان الامين العام ماتزال لديه صلاحيات من كلا الجهازين ، ليوصل مساعيه الحميدة بين الطرفين ، وبصفة خاصة ، أن يشجع الطائفتين على اجراء مباحثاتهما . اننا نرجو مخلصين - ونستحث - مندوبي الطائفتين التعاون بصورة كاملة ، وفعالة ، مع الامين العام للتوصل الى تسوية عادلة لقضية قبرص . وقد طلبت أيضا الأمم المتحدة ، مثل هذه التسوية وهذا أمر مرغوب فيه بصورة كاملة من قبل الشعب الامريكى ، وقد انتظرناها طويلا ، كما انتظرها شعب قبرص طويلا .

السيد ستافروبولوس (اليونان) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أتوجه بالشكر الى وفود الجزائر ، وغيانا ، والهند ، ومالي ، ويوغوسلافيا ، والارجنتين وكينيا على الجهود التي بذلتها للتوصل الى شيء مقبول من الجميع . انه لم يكن بالأمر السهل ، ولكنه مقبول لنا على الاقل ، ويمكن للآخرين ، لان فيه كل المكونات التي ينبغي أن تدخل في هذا القرار ، اذا كنا نأمل التوصل الى تسوية عادلة ، وانني ممتن لهم كثيرا .

لقد لاحظت أن هناك صوتا واحدا معارضا . لقد كان صوت تركيا . حسنا ، أنا آسف . ربما كان ينبغي عليها أن تصوت لصالحه . ولكن هذا لا يهم حقيقة ، لأنها صوتت في العام الماضي

لصالحه ، ولكنها تصرفت ضده ، ولذلك فما هو الفارق ؟ انني مازلت آمل ازاء معارضتها هذا العام أن تتصرف عكس ما صوتت - أي تحتفظ بموقفها .

وأود أن أصحح خطأ في المحاضر ، ولا أجزم ان كان ذلك هو خطأ من محرري المحاضر ، أو ربما يكون خطئي . تقول المحاضر أن السيد دنكتاش :

” . . . ليس رئيس الحكومة ، أو لسوء الحظ ، ليس هو نائب الرئيس . ربما كان يود أن يكون ذلك ، ولكنه ليس كذلك . وانا أراذ أن يكون ، فينبغي أن يسير في الاجراء السليم ” . (الجلسة ١١ ، صفحة ١١) .

هناك اذن ثلاث كلمات فقط سقطت ، ان ما قلته كان واضحا ، ولكن ماورد في المحاضر كان عكس ماقلت تماما . لقد قلت ، وسأقرأ ذلك للجمعية : ” ان السيد دنكتاش ليس رئيس الحكومة ، أو لسوء الحظ ، هل هو هنا كنائب لرئيس الجمهورية ؟ ” - وأنا أكرر : ” هل هو هنا كنائب لرئيس الجمهورية ؟ ” هذه هي الكلمات الثلاث الناقصة ، ربما كان ذلك ، ولكنه ليس كذلك ، وانا أراذ أن يكون فينبغي عليه أن يتبع الاجراءات السليمة .

انني أعني شيئا بسيطا ، ليست لديه أوراق تفويض . ويمكن أن يكون لديه ذلك . وانا أراذ أن يكون لديه ، فينبغي أن نكون قد وجدنا طريقة لوضعه في أوراق التفويض ، وكان يمكن أن يظهر ككاتب لرئيس جمهورية قبرص ، ولكنه لم يطلب ذلك اطلاقا ، وبالنسبة لنا . من الناحية الدستورية ، فهو ما يزال نائبا لرئيس جمهورية قبرص . وعندما يريد أن يستعمله ، فان حكومة قبرص قد تتمكن من قبول طلبه هذا .

وقبل أن أترك المنصة ، أود أن اشير الى شيء غريب حدث هذه الليلة ، وهو نادرا ما يحدث ، أن نجد وفدا واحدا ، وهو وفد دولة ذات سيادة يتحدث بهذه الطريقة - وهو ماسوف يثبته المحاضر - ذلك أن هذا الوفد تكلم الليلة عن ممثل لدولة أخرى .

انني لن أراذ على مثل هذه اللغة ، والتفكير ، سوى أن أقرر بعض أشياء عامة . انني لا أراذ على هجوم شخصي . انني أراذ على أمور عامة ، وهذا أجدي . أولا ، بالامس ، توجهت بنداة الى ذلك الوفد ، كي يسحب اقتراحه ، وجاء الممثل وقال : انه بحثه ، ولكنه يرفضه . حسنا ، خطأ من هذا ؟ هل أنا الذي رفضته ؟ هو الذي رفضه . لماذا لم يقل هذا ضد نفسه ؟

انني آسف لهذا . ثم تحدث أيضا بصورة فيها تعصب . ولكنني لست متعصبا ، انني رجل عجوز على أي حال ، ولكنني أحد هؤلاء المتعصبين ، مع متعصب قديم يسمى كمال أتاتورك ، ضمن الصداقة بين تركيا واليونان . دع المتعصبين في تركيا يضمنون نفس الشيء ، وسوف يجدون أحداث ، وأقدم المتعصبين لليونان ، على استعداد لعمل ذلك . اننا نحن اليونانيين لا نريد شيئا سوى السلم . هل يمكن أن تقول تركيا نفس القول ؟ اذا كان يمكنها قول ذلك - حسنا . وبذلك لن يكون هناك تعصب ، ولكن صداقة ، وآمل أن تكون كذلك .

السيد آخوند (باكستان) (الكلمة بالانجليزية) : لقد عبر وفد بلادي عن موقفه بالنسبة لجوهر مسألة قبرص ، حين تحدثنا هنا خلال المناقشة العامة حول هذا الموضوع . لقد أعرب وفد بلادي عن وجهة نظره ، التي شساركة فيها الكثيرون ، وربما عالميا ، على أنه من الضروري التوصل الى تفاهم بين الطائفتين القبرصيتين ، وسوف يكون ذلك ممكنا للوصول الى حل دائم للمشكلة القبرصية ، ولصالح شعبيها .

ويعتقد وفد بلادي ، مع ذلك ، أن النقطة الرئيسية بالنسبة لمناقشة قضية قبرص ، في إطار الامم المتحدة ، والمحافل الدولية الاخرى ، تكمن في ايجاد وسائل للتوصل الى طرق لايجاد مفاوضات ذات مغزى ، وبناءة بين الطائفتين على اساس الظروف التي تضمن نجاحها . واننا لسعداء أن نرى مع ذلك ، الفقرة ه من القرار الذي أقرته الجمعية العامة الآن ، وهو ينادى بالبدء في مفاوضات مباشرة ، ذات مغزى ، وبناءة .

ومن المفهوم ضمنا أنه في اسلوب تناول هذه المشكلة ، من الضروري ، معاملة ممثلي الطائفتين على قدم المساواة . ان القرار الذي صدر في العام الماضي ، والذي صدر ، وأذكر ، لقد صدر باتفاق الرأي ، يعترف بأهمية هذه النقطة التي أشرت اليها ، وكما نعرف جميعا ، في الدورة الرابعة للمحادثات التي عقدت تحت رعاية الامين العام ، فان قادة الطائفتين التركية واليونانية في قبرص ، قد اشتركا فيها على قدم المساواة .

انه من المؤسف ، أنه ظهر كنتيجة لشفرة اجرائية ، أن السيد ممثل الطائفة القبرصية التركية لم يتمكن من ابداء وجهة نظره امام الجمعية العامة ، اننا نشعر ، وما زلنا نشعر أن المسائل ذات الطبيعة الاجرائية والقانونية يجب أن تأخذ مكانة ثانوية في اطار هذه المسائل التي تقوم على اساس العدالة .

ان وفد بلادي يرى ، أنه رغم الطابع المعقد الذي يكمن في قضية قبرص ، فان مواقف الطائفتين ليس من المستحيل التوفيق بينها . ولذلك فاننا لا ننوي أن نقلل أو أن نستهمين من الجهود التي بذلها مقدم مشروع القرار الذي صدر الآن للتوصل الى حل وسط . بل على العكس من ذلك فاننا نقدر هذه الجهود التي بذلوها والروح التي حدتهم الى تقديم مشروعهم ، ان نتيجة التصويت قد اثبتت مع ذلك ، انه عكس ما حدث في العام الماضي ، فان القرار قد فشل في أن يقرب بين الطائفتين ، ولا بد لهذا الحل الوسط أن يكون مقبولا من الطائفتين .

ولكن من المؤسف ، أن باكستان رغم انها لا تعترض على الهدف العام لهذا القرار فانها لم تتمكن من تأييده . وما يزال وفد بلادي يأمل الآن ، وبعد أن انتهت المناقشة هنا ، أن ترتفع الاطراف فوق مستوى الخلافات التي تثار في مثل هذه المناقشات ، وأن تتمكن من استئناف المباحثات ، بمساعدة الأمين العام ، وبالمساعي الطيبة لجميع الاصدقاء في هذه الجمعية ، للتوصل الى حل سلمي وعادل ومشرف للجميع .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : الكلمة للسيد ممثل قبرص .

السيد خريستوفيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : لا أعتقد أنه من الضروري

أو من الملائم في هذه الساعة المتأخرة ، أن أورد على الاتهامات الخاطئة ، والمساومات والتهديدات الواضحة التي وجهت لوفد بلادي من قبل ممثل تركيا تحت غطاء " تعليله للتصويت " . وسوف أقول فقط ان الموقف الذي أبداه اليوم ممثل تركيا ، مثالا مؤسفا عانى منه شعب قبرص تحت الوجود الصلف والعدواني للقوات التركية في قبرص . وبالنسبة لنا فانه يكفي أن المجتمع الدولي قد اعترف بعدالة قضيتنا وايدت الدول موقنا .

ان وفد بلادي ، وأنا شخصا ، نأمل في هذه المرحلة ، أن نكرر علانية شكرنا وامتناننا لرئيس وأعضاء مجموعة الاتصال على الجهود ، والبصير والمثابرة التي أبدوها في مواجهة الصعوبات

وفي قيامهم بالدور الدقيق الذي عهد به اليهم من مجموعة دول عدم الانحياز . انهم يعبرون عن ضمير وحسن نية دول عدم الانحياز تجاه قبرص ، وقبرص تنتمي الى حركة عدم الانحياز ، وقد شعرت دائما بالفخر لهذا . ان حكومتي تحترم وجهات النظر التي عبر عنها من قبل الوفود في اطار مناقشة موضوع قضية قبرص ، بحيث يمكن لوجهات النظر هذه أن تؤدي الى تدعيم مبادئ عدم الانحياز في قبرص . وبهذه الروح فقط انتظرنا ودرسنا مشروع القرار الذي صيغ بحماس ونشاط من قبل مجموعة الاتصال .

أخذين في الاعتبار وجهات نظر مجموعة عدم الانحياز الواضحة بالنسبة لقبرص والتي وردت في اعلان ليما ، ونظرا لان قبرص سوف تستفيد من القرارات ، التي دون تضحية بالمبادئ ، سوف تكون لها قيمتها ، وسوف تأخذ في الاعتبار حساسية وجهات نظر الدول الشقيقة العديدة وتعبير بالتالي عن اتفاق الرأي بالنسبة للغالبية العظمى للدول الاعضاء ، وتشجع الوزن المعنوي والحقيقي لقبرص ، فقد قررنا أن نقبل مشروع القرار الذي قامت بصياغته مجموعة الاتصال والتي وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية كبيرة .

وأنا نأمل فقط ، أن هذا التعبير الجوهرى ، عن رغبة الجمعية الدولية ، عن طريق تدعيم قرار العام الماضي ٣٢١٢ (د - ٢٩) سوف يطبق من قبل تركيا . في العام الماضي فان مشروع القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) قد ووفق عليه بالاجماع ، بل وان تركيا ذاتها قد أضافت تصويتها الايجابي لهذا القرار ، وحاول ممثل تركيا في تعليقه لتصويته أن ينكر تصويت تركيا ، وأن يتحدث عن تطبيق بعض اجزاء هذا القرار بشرط التوصل الى نتيجة في المفاوضات .

وهذا في رأينا يفسر ، لماذا في هذا العام ، حاول مقدم مشروع القرار بعناية كافيّة لا أن يؤكدوا على القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) عن طريق التأكيد على الحاجة العاجلة الى تطبيقه في كافة اجزائه فحسب ، ولكنهم لتحقيق هذا الغرض طلبوا الانسحاب دون تأخير لكافة القوات العسكرية والوجود العسكري الأجنبي من جمهورية قبرص .

ونحن نعرب عن امتناننا ، لان هذه الجمعية ، بموافقنا بهذه الاغلبية على مشروع القرار ، قد حددت ، وحق ، العقبة الرئيسية امام تطبيق قرارات الامم المتحدة في قبرص ، وهي وجود القوات الاجنبية في قبرص . وهلاوة على ذلك ، اعترفت بأن هناك تأخيرا ايضا في تطبيق القرار

٣٢١٢ (د - ٢٩) وبالتالي طالبت بهذا الانسحاب دون أى تأخير . ونأمل ألا نكون بحاجة في العام القادم الى تكرار "دون تأخير" والتفكير في اتخاذ اجراءات اخرى لضمان الاحترام الكامل لقرارات الأمم المتحدة ، دون تأخير .

كذلك فاننا نرحب بتأكيد الجمعية العامة لرغبتها ، انه بالنسبة لكافة اللاجئين الذين يودون العودة ، أن تيسر عودتهم الى بلادهم ، وذلك نظرا لتأخر احترام هذا الجانب من القرار لمدة اثني عشر شهرا . وتصويت هذا العام فان الجمعية العامة ، تدعو كافة الاطراف لاتخاذ الاجراءات العاجلة لتطبيق هذا .

ان وجهات نظر وفد جمهورية قبرص ، فيما يتعلق بما يسمى بالمفاوضات ذات الطابع الدستوري حول قضية قبرص والتي اثبتت انها غير مثمرة رغم كل جهود الامين العام ، قد عبر عنها خلال هذه المناقشات بصورة كاملة ، وانه عن طريق تطبيق هذا القرار ، وبصفة خاصة ، هذا الجزء من القرار الذي يطلب انسحاب كافة القوات من قبرص ، فان مثل هذه المفاوضات ، يمكن أن تستأنف بصورة بناءة ، بل والمهم أن تتم بحرية .

وهناك كلمة اخيرة حول محاولة تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص . فمن بين الاعمال التعسفية التي تمت من جانب واحد في قبرص ، فان هذه المحاولة يمكن ان تكون أعظم العوائق في طريق محادثات بناءة ، وفي طريق البحث عن حل مقبول من الجانبين ، من القبارصة اليونانيين ومن القبارصة الاتراك ، من أجل التوصل الى تسوية سياسية . ان مثل هذه المحاولة قد تحدث ، كي تمنع الرجوع في الاوضاع القائمة في قبرص الآن .

وبهذه الروح ، فان حكومة جمهورية قبرص تقبل هذا القرار ، الذى صدر الان من قبل الجمعية العامة .

ان حكومتى ، وشعب قبرص ، الذى طالت معاناته ، يعبران عن امتنانهما للجمعية العامة ، للاستجابة البناءة الايجابية لمناشدتنا انقاذ استقلال ، وسيادة ، وسلامة الاراضي ، وعدم انحياز قبرص . ونود ان نعبر مرة اخرى عن امتناننا العميق لاجزاء مجموعة الاتصال ، على الجهود التى لا تكل لمساعدة قبرص ، وان نشكر كل الذين تحدثوا خلال المناقشة . ونود ان نقدم الشكر على الاغلبية الساحقة التى ايدت بصورة بليغة ، وحماسية ، وعبارات مؤثرة ، ثم بأصواتها قضية قبرص وشعبها ، وجاهدت في المساعدة على البحث عن حل عادل وسلمي لمشكلة قبرص .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : ادعو السيد مندوب الجمهورية العربية السورية للكلام .

السيد سباهي (الجمهورية العربية السورية) : سيدى الرئيس ، ان وفود الجمهورية العربية السورية ، قد صوت الى جانب القرار (A/L.775 and Add.1) الذى جاءت تسميته بأنه مشروع قرار لدول عدم الانحياز .

وفي هذا الموقف ، نود ان نوضح ، ان مفهومنا في هذا ينصب على الفقرة الثانية من الصيغة التنفيذية للقرار ، التى تشدد على احترام سيادة جمهورية قبرص ، واستقلالها ، ووحدتها اراضيها ، وعدم انحيازها ، وعدم التدخل بأى من الاشكال في شؤونها الداخلية التى تصبوا اليها .

ان هذا الموقف يتطلب ايضا تنفيذ الفقرة التنفيذية الثالثة ، التى تشترط انسحاب القوات الاجنبية ، وجميع العناصر الاجنبية التى تضمها دون اى تأخير .
وفضلا عن ذلك ، فان هذا القرار يدعو الى التفاوض الفوري للوصول الى حل يقبله المجتمعان القبرصيان التركي واليوناني ، وهذا ما يؤيده وفد بلادى .

وفضلا عن ذلك ، فانه يتجاوب ، في مجموعه مع الموقف ، الذى سبق للسيد وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، ان شرحه في خطابه الذى القاها من على هذا المنبر بتاريخ ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ في الجمعية العامة عندما تحدث عن المشكلة القبرصية .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : بهذا يختتم نزار الجمعية العامة للبند ١٢٥ قضية
قبرص الوارد على جدول اعمال جلسة بعد الظهر .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٩/١٥